



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية للمداولات

|   |                           |                                |
|---|---------------------------|--------------------------------|
| الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني<br>18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر<br>الهاتف : 73. 86.00<br>الفاكس : 74.03.89<br>ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63 | الاشتراك السنوي           |                                |
|   | خارج الوطن<br>1.000 د. ج. | داخل الوطن<br>600 د. ج.        |
| المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.   |                           | ثمن النسخة الواحدة<br>15 د. ج. |

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 24 سبتمبر 2000

# فهرس

\* مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

## محضر الجلسة العلنية الخامسة المنعقدة يوم الأحد 24 سبتمبر 2000 (مساء)

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

**تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم بداية بالتهنئة إلى السيد رئيس الحكومة وإلى السادة الوزراء، المخضرمين منهم والجدد، بالتشريف الذي حظوا به، متمنيا لهم التوفيق في أعمالهم وفي المساهمة في إخراج البلاد نهائيا من محنتها، وفي دفع وتيرة التنمية الوطنية وإعادة هيكلة الدولة، خارجيا وداخليا، وصيانة حقوق المواطنين ورفع الغبن والظلم عنهم.

ولا يفوتني هنا أن أنوه بجهود بعض السادة الوزراء الذين بذلوا جهودا من أجل إنجاح الائتلاف الوطني والوثام المدني، متخليين في سبيل ذلك عن تحزبهم، وكانوا فعلا رجال دولة استطاعوا إحداث ديناميكية في قطاعاتهم وبعث الأمل في نفوس المواطنين.

سيدي رئيس الحكومة،

أغتتم هذه الفرصة للفت انتباهكم والسادة أعضاء الحكومة إلى بعض انشغالات المواطنين، راجيا منكم -وملحا في رجائي- إيلاءها العناية اللازمة. وأولى هذه

### افتتحت الجلسة في الساعة السادسة

#### والدقيقة الأربعين مساء

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
الجلسة مفتوحة.

نواصل أشغال جلسة الأمس المتعلقة بمناقشة البرنامج الذي أعدته الحكومة. وبعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة والسادة أعضاء طاقمه الوزاري، نشرع في النقاش العام وأحيل الكلمة إلى السيد الهاشمي جعبوب.

**السيد الهاشمي جعبوب:** بسم الله الرحمن الرحيم،  
والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة إدارات الدولة،

الإخوة والأخوات النواب،

الانشغالات قطاع الصحة الذي يعرف تدنيا فظيعة في نوعية الخدمات رغم الملايير التي رصدتها له الدولة، وقد شمل هذا التدني كل المستويات، من الوقاية إلى العلاج إلى خدمات الإطعام والإيواء، فأصبحت مستشفياتنا على كبرها مجرد هياكل دون روح، يقف الأطباء مكتوفي الأيدي أمام هذه الوضعية المزرية في ظل انعدام أدنى الوسائل الطبية للتخفيف من معاناة المرضى الذين يحول العوز والفقر بينهم وبين العيادة الخاصة التي تفرض أسعارا ملتهبة في غياب الدولة. وهكذا ضاع المريض بين القطاع العام والقطاع الخاص. ورغم خطورة الوضع فإن البرنامج خال من إجراءات إصلاحية واكتفى باقتراح نظام المناولة، في مجالات النظافة والصيانة والإطعام بالرغم مما سينجر عنه من فقد عدد كبير من العمال مناصب عملهم.

وأما بخصوص إصلاح الإدارة فإننا على يقين من أن ذلك لن يتحقق بتحزيبها وممارسة الإقصاء. والمناسبة سانحة لألفت انتباهكم، السيد رئيس الحكومة، إلى الخطر الذي يحدق بالمرفق العام، ويهدد حياد الإدارة والإطارات والناجم عن التعسف المتعمد من بعض المسؤولين في التوظيف والترقيات القائمة على الحزبية. إن الحزبية -في رأينا- حق وليست استحقاقا. وهي حق يجب أن يمارس خارج الإدارة، وليست معيارا يعتمد في التوظيف والترقيات.

السادة الوزراء،

ألفت انتباهكم إلى بعض المشاكل التي أخصها فيما يأتي:

1 - عدم تقاضي حراس ورشة سد بني هارون بولاية ميله، التابعين للوكالة الوطنية للسدود، أجورهم منذ ستة (6) أشهر أو أكثر.

2 - وجود كثير من مديريات التربية الولائية دون مسؤولين، مما أحدث فوضى في هذا القطاع الحساس خاصة في هذا الظرف بالذات.

3 - التكفل الجدي بالشباب والرياضة ووضع حد للعنف الذي تعرفه ملاعبنا وللارتجالية التي تسير بها مختلف

الرياضات.

4 - أثني على الإجراءات التي تضمنها البرنامج والمتعلقة بقطاع الفلاحة، الذي تفتشت فيه المضاربة والتحايل على القانون وظهور الطفيليين على حساب الفلاحة والفلاحين الحقيقيين. وندعو إلى ضرورة تطهير هذا القطاع وفتح الباب أمام المستثمرين القادرين على النفع والانتفاع بغية تحقيق الأمن الغذائي.

5 - ندعو إلى فتح وسائل الإعلام العمومية السمعية والبصرية أمام كافة التيارات السياسية لإسماع صوتها وتقديم صورها.

سيدي الرئيس،

أختم مداخلتني هذه بالتنبيه إلى المعاناة والإهانات التي يتعرض لها المواطنون والمواطنات الطالبون تأشيرة الدخول إلى فرنسا، وندعوكم إلى التدخل لحفظ كرامتهم.

كما أنه أخيرا بالمبادرة الإنسانية التي قامت بها بعض الجمعيات الفرنسية والروسية لكسر الحصار الجائر المضروب على الشعب العراقي الشقيق. وأدعوكم، أيها الإخوة والأخوات النواب، إلى تثمين هذه المبادرة ودعمها بتنظيم بعثة برلمانية إلى العراق الشقيق لرفع الحصار عنه. شكرا والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد الهاشمي جعوب وأحيل الكلمة إلى السيد جمال سهيلي.

**السيد جمال سهيلي:** السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة، أهنتكم وأتمنى لكم ولطاقمكم التوفيق.

السادة النواب،

معشر الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة،

بناء السدود والحواجز المائية، وإنجاز هذه المشاريع مهما كلفتنا من ديون.

كما يجب تشجيع غرس النخيل والزيتون لما لهما من مردود بالعملة الصعبة.

المنظومة التربوية: يجب إعادة النظر في المنظومة التربوية خاصة فيما يتعلق بوضعية المعلم والأستاذ، لمواكبة التطورات العلمية والبيداغوجية، وتحسين ظروفهما المعيشية (سكن، راتب، تقدير) حتى يؤديا رسالتهم النبيلة بكل ما يملكان من عزيمة.

الرياضة: إن الهزائم المتكررة في جميع المستويات لخير دليل على التسيير الفوضوي للفيدرالية الجزائرية لكرة القدم، ونفس الأمر بالنسبة إلى ألعاب القوى مع الانهيار الذي وصلت إليه، بالإضافة إلى عدم التكفل بالرياضيين. ثم إن مشاركة الجزائر في الألعاب الأولمبية الأخيرة كانت عبارة عن جولة سياحية لصحافيين محظوظين وإداريين وشبه رياضيين. وإهمال مركز (سرايدي) لخير دليل على ما وصلت إليه الرياضة في الجزائر.

السيد الرئيس، هل يعقل ألا تنظف شوارع العاصمة حتى الساعة العاشرة (10) صباحا على ما تمثله من ثقل تاريخي وسياحي والعدد الهائل من الوافدين إليها يوميا من كل ولايات الوطن، والسفارات والأجانب الموجودين بها؟ ولكم أن تتخيلوا الروائح الكريهة في شوارعها. لذا أقترح تخصيص اقتناء عشرة (10) صهاريج على الأقل من ميزانية الدولة لتنظيف العاصمة، ذلك أنها عاصمة الدولة الجزائرية.

المشاريع: أصبح النهب والغش والرشوة العملة والعبارات المستعملة لدى الإدارة المانحة للمشاريع على حساب الضمير والاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

إننا نحمد الله على نعمة مداخيل البترول والفائض

أبدأ تدخلني هذا بملف الاستثمار، حيث يطبق المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 03/11/1998 التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنعة ويحدد قائمتها. حيث يحدد أربعة أنواع من الرخص:

1 - تصريح بالنشاط من البلدية.

2 - ترخيص من البلديات.

3 - ترخيص ولائي.

4 - ترخيص وزاري.

ويتطلب الملف 166 يوما، أي تقريبا ستة (06) أشهر من تاريخ إيداع الملف حتى الترخيص النهائي! فهل ينتظر المستثمر كل هذا الوقت للحصول على الموافقة؟ فإن أردنا -حقيقة- ترقية الاستثمار فلا بد، سيادة الرئيس، من إعادة النظر في هذا المرسوم قصد تبسيط الإجراءات ورفع القيود الإدارية والبيروقراطية.

أما الفلاحة فتعتبر في بلادنا عصب الحياة. ولعلنا محظوظون بفضل المساحة الشاسعة التي وهبنا الله إياها. لكننا وللأسف نعيش تبعية غذائية لأننا اعتدنا كل سنة على أن نعلن -مسبقا- كل المناطق منكوبة من جراء الجفاف وتعدّ الغرفة الفلاحية وتركيبتها سيف الحجاج على رقاب الفلاحين، إذ يطبق المثل القائل "المؤمن يبدأ بنفسه" فيما يخص الدعم والاستفادة والحضور والتمثيل. وكل هذا يجهله الفلاح الحقيقي. والمهزلة الأخيرة التي شهدتها ولاية المسيلة في مجال دعم الحليب والسرقة لخير دليل على ذلك.

والعجب العجاب أن الفلاح بدلا من أن يكون في خدمة الأرض تحول بفعل فاعل إلى الانتظار يوميا أمام مديرية الفلاحة! والسؤال الذي يتردد على شفاه هؤلاء الفلاحين هو: هل من جديد في الاستفادة والدعم؟ أي (طريقة سوق الفلاح سابقا)!

السدود: تعتمد أغلبية الزراعة الجزائرية على المياه الباطنية، وهذا خطأ كبير لأن المياه الجوفية في تناقص خطير، ونسبة 90٪ من مياه الأمطار تذهب إلى السبخة وإلى البحر. لذا علينا أن نباشر سياسة واضحة في مجال

السيد رئيس الحكومة،  
تأتي حكومتكم في ظل عوامل مساعدة منها:  
- استقرار - حذر ونسبي - في الجانب الأمني.  
- تكسير الجليد الذي كان يطوق الجزائر في علاقاتها بالخارج.  
- ارتفاع - غير مضمون الدوام - في أسعار البترول، الأمر الذي يدفعنا إلى الحيطة والحذر، إذ إن موازين القوى المتحركة في سوق النفط ليست بأيدينا. ولعل القرار الأمريكي الصادر البارحة فقط في هذا الموضوع خير دليل.

السيد رئيس الحكومة،  
إن البرنامج طموح، فهو يطمح إلى فتح ورشات وجبهات في كل الميادين، ولكن دون تحديد رزمة زمنية واضحة، خاصة وأن أعمار الحكومات عندنا قصيرة. وكنت أتمنى لو أنكم صنفتم الأهداف على الأقل إلى:  
1 - أهداف مستعجلة لا بد من التصدي لها في الوقت المناسب.  
2 - أهداف أخرى يتم تحديدها وترتيبها بواقعية ودراسة علمية ناجعة واستراتيجية واضحة، حتى تكون إنجازات الحكومة عبارة عن لبنات قوية صالحة لتشكيل أرضية تقوم عليها برامج الحكومات اللاحقة. وبذلك نتخلص من ذهنية "أنا لست مسؤولاً عما فعل من سبق" أو مقولة: "اللي فات مات".

- الوثام المدني: هناك قانون الوثام المدني الذي انتهت آجاله، وهناك الوثام المدني الذي نريده أن يبقى وينمو من أجل الوصول إلى المصالحة الوطنية، التي يعمل من أجلها كل الخيرين من أبناء هذا الوطن والتي هي شرط كل نماء اقتصادي أو اجتماعي. فلا واثم مع الإقصاء والتهميش أو الجوع والجهل والتعسف.

السيد الرئيس،  
هل يعقل أن يحرم -مثلا- موظف ما من حقه في الترقية أو الترسيم إثر تحقيقات إدارية غير مؤسسة ومشبوهة في دولة نريدها دولة الحق والقانون؟ فثمة ممارسات خاطئة

المسجل، لكن بالمقابل يجب ألا ننقها في الحفلات. لذا علينا ترشيد النفقات.

وأقترح أن يخصص هذا الفائض لتسديد المديونية التي أثقلت كاهل الدولة وأزمت كل الأوضاع.

قانون المجاهد والشهيد: كنا نظن أنه ستصدر المراسيم التطبيقية المتعلقة به لكن فوجئنا بإشاعة إحالته على المجلس الدستوري! فهل تبدأ هيبة الدولة بإلغاء هذا القانون؟ إن كان نعم فلتكن كذلك. أم... .

**الرئيس:** شكرا للسيد جمال سهيلي. وأحيل الكلمة إلى السيد شعبان سماعلي.

**السيد شعبان سماعلي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الإخوة الوزراء ومساعدتهم،

الزملاء النواب،

رجال الإعلام ونساءه،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس،

أتساءل، بداية، عن سبب عدم تقديم الحكومة السابقة حصيلة نشاطها، وأخشى أن يصبح ذلك تقليدا متبعاً.

السيد رئيس الحكومة،

لقد قبلتم مختارين أن تشرفوا على هذه الحكومة التي تأتي لتواجه تحديات ليست بالسهلة في ظل أزمة متعددة الأوجه وعميقة الآثار. لذا فإن ما ينتظركم ليس بالهين ولا بالبسيط، وهذا لا يعني أبداً تثبيطاً للعزائم وإنما هو الحث على الإعداد والاستعداد. وعلى حكومتكم -في اعتقادي- أن تقدم البديل الجيد حتى تتميز عن غيرها من الحكومات، ولعل انتهاجكم فكرة اللجان الوزارية لتحضير البرنامج خطوة في الطريق الصحيح.

الأطباء الجزائريون البطالة. ألا يكفي ما سيخصص لتلك البعثات الطبية لتشغيل أبناء الوطن؟

التربية والتكوين والتعليم العالي: يمثل هذا القطاع المستقبل والاستثمار الحقيقي إذا كنا نتطلع فعلا إلى الرقي. ولهذا لا بد من التفاتة خاصة وإجراءات شجاعة ولو على حساب قطاعات أخرى أقل أهمية.

فكيف نكون رجل الألفية القادمة في قسم يكتظ بستة وخمسين (56) تلميذا، وبوسائل تكاد تكون معدومة وتحت إشراف معلم أو أستاذ يعيش على عتبة الحرمان والفقر؟!

لقد سمعت عن مدارس تم تزويدها (بالإنترنت) وشاهدتها، وهذا أمر يثلج الصدر ويبعث على الفخر، وشاهدت في المقابل مدارس تفتقر حتى إلى الطباشير وسمعت عنها. فهل هذا إنصاف في حق أبناء الجزائر؟

السياسة الخارجية: أقول فقط في هذا الباب:  
- احفظوا كرامة الجزائري من الإهانات أمام القنصليات.  
- اعملوا على إنجاح التكتلات الجهوية وبعثها (كاتحاد المغرب العربي).  
كما أقترح أن يتم التفكير في قانون خاص باستثمار المهاجرين.

سياسة الاستثمار: لم يحقق الاستثمار النتائج المرجوة إلى حد الآن. ونأمل مخلصين ألا تكون الوكالة الوطنية المزمع بعثها عقبة أخرى في وجه الاستثمار. وأسأل بهذه المناسبة: هل تملك الحكومة أرقاما عن قيمة المستحقات المشبوهة للبنوك والتي هي في ذمة الخواص؟ وما هي طرق استرجاعها؟

الثقافة والإعلام: نحن مع ثقافة لا تلغي ماضيها وحاضرنا، كأمة رسالة، ولا تغفل عن مستقبلنا الذي نريده متفتحا واعيا. نحن مع حرية الفكر وحرية التعبير، لكن ضمن إطار لا تداس فيه ثوابتنا ورموزنا الوطنية.

وتمييزية يجب التخلي عنها. وأضرم هنا صوتي إلى صوت زملائي لإلغاء المرسوم رقم 93-54.

السيد رئيس الحكومة،

مادامت عملية إنقاذ الجزائر عملية تضامنية تهتم الكل دون استثناء، فكيف لا تولى الأحزاب السياسية العناية والدور اللائقين كي تؤدي دورها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية للمواطن؟ رغم أن التعددية أصبحت عندنا خيارا لا رجعة فيه. فلنكن ينجح أي مسعى لا بد أن يلتفت حوله الجميع وأن يشعر الجميع بأنهم معنيون ومسؤولون عن كل نجاح أو إخفاق لا قدر الله.

البعد الاجتماعي: نخشى أن تكون الفاتورة الاجتماعية باهظة ككل مرة. فالوضع المتردي لا يخفى عليكم ودائرة الفقر تهدد الطبقة المتوسطة بعد أن التهمت منذ سنوات طويلة الطبقة البسيطة. فمن نجا من البطالة وقع في مخالب القدرة الشرائية المنهارة. ونتجت عن ذلك ظواهر غريبة لا تليق بنا كأمة رسالة وشعب جهاد واستشهاد، من مخدرات ودعارة وتسول ورشوة وما إلى ذلك... ونلح بالمناسبة على دور الجمعيات في رفع جزء من معاناة المواطنين شرط أن نوفر لها مناخا شفافا ودون تمييز.

وأساءل: هل تنوي الحكومة التفكير في إيجاد مناصب شغل للشباب في الدول التي ترغب في ذلك، كدول الخليج مثلا؟

الصحة والسكان: إن هذا القطاع الحيوي هو ملاذ الجميع إذا ما اشتد الألم، لذا وجبت العناية الخاصة به فهو يعاني مشاكل مادية وتنظيمية وبشرية أثرت سلبا في نوعية الخدمات المقدمة وخاصة في المدن الداخلية والقرى والأرياف. فلا بد من إرسال لجنة وطنية لدراسة الموضوع.

السيد رئيس الحكومة،

لقد سمعت بوجود محادثات متقدمة من أجل جلب الأطباء الأخصائيين من الفيتنام وكوبا والصين، في حين يعاني

بالفعل، لقد عرفت فترة الاستقلال صراعات حادة من أجل السلطة تزامنت مع عمليات الاستحواذ على العقار والاستيلاء عليه، في حين تميزت السبعينات بالتأميم ونزع الملكيات، مما نجم عنه نزاعات عقارية يتخبط فيها اليوم المنتخبون المحليون.

أما الثمانينات فقد بدأ فيها التنازل عن أملاك الدولة، وفي العشرية الأخيرة صدرت قوانين (ترسانة) من النصوص التنظيمية التي فتحت الأبواب على النهب والتبديد والاستنزاف العقاري، فجردت الجماعات المحلية من إدارة العقار وتسييره وحولت تقريبا كل الصلاحيات في هذا المجال إلى السلطات الإدارية. وتعززت بفضل ذلك شبكات (مافيا) العقار التي تلجأ أحيانا إلى خرق هذه النصوص كلما اعتبرتها تضيقا لمصالحها، مما أدى إلى انتشار الممارسات غير القانونية والتصرفات غير المسؤولة والمحسوبة وإلى غير ذلك من الانحرافات.

إن الإبقاء على هذا الوضع قد يؤدي -لا محالة- إلى انهيار الحياة الجماعية، وبالتالي انهيار الدولة الجزائرية. وعليه يجب على كل واحد منا أن يقدر هذه المخاطر.. والمسؤولية هي مسؤولية الجميع! إن مبادرة منتخبي جبهة القوى الاشتراكية بولاية بجاية إلى نشر الجزء الأول من الكتاب الأسود حول العقار ليست -إطلاقا- مناورة سياسية كما يدعي بعضهم -ومن يدعي ذلك فهو متورط ونحن نعرفه- بل الهدف الوحيد منها هو إطلاع الرأي العام وإبلاغ السلطات العليا للبلاد بالإشكال العقاري.

ولا شك أن جميع ولايات القطر الجزائري تعاني هذه الظاهرة الخطيرة، مثل قسنطينة وهران اللتين توجد بهما -ربما- فضائح أكبر مما يحدث ببجاية... ربما أنت لا تعلم لكن سكان قسنطينة على دراية بذلك.

وما يمكن أن يستخلص من هذا الكتاب الأسود هو النقاط الآتية:

1 - عدم احترام الإجراءات القانونية.

المناجم: يبدو أن الحكومة عاجزة ومصرة على بعث قطاع المناجم وتفعيله.. وأدعوها بهذه المناسبة إلى الاعتناء بالمناطق المنجمية التي هي في الغالب مدن، لأن الملاحظ هنا وهناك أن تلك المناطق تصبح أطلالا بعد نفاذ الاحتياطي بها. وكمثال على ذلك مدينة... .

**الرئيس:** شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال زهناتي ليقدم تدخله في مدة عشر (10) دقائق.

**السيد جمال زهناتي :** شكرا.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

إخواني الصحفيين، السلام عليكم.

ينصب تدخلي هذا إلى العقار نظرا إلى الوضع الخطير الذي يميز هذا الجانب الحساس.

إن العقار ثروة محدودة وقابلة للنضوب أي غير قابلة للتجديد. وتعد من الركائز الأساسية في السياسة التنموية. واعتبارا لكل هذه الخصوصيات فإن إدارة العقار وتسييره يجب أن يخضع لإستراتيجية صارمة تأخذ بعين الاعتبار ضرورات وحتميات الحياة الجماعية الدائمة والمستقرة. إن التهاون والتلاعب في العقار يؤديان مباشرة إلى غلق السبل أمام التطور ورهن مستقبل أجيال واسعة. وعرفت بلادنا منذ الاستقلال توجهات عقارية أهملت تماما البعد الاستراتيجي لهذه الثروة العزيرة، التي سقيت بدماء الشهداء وحررت بفضل توضيحات الشعب الجزائري، الذي عانى وما يزال يعاني الحرمان والظلم.

إن السياسات العقارية المنتهجة منذ سنوات يطبعها ثابت واحد وهو تلبية مصالح ضيقة لفئة قليلة على حساب المجموعة الوطنية. واتضح شيئا فشيئا ظاهرة تزواج السلطة والملكية، أي (باش تملك لازم تحكم).

الضروري إنشاء سجل وطني للعقار يكون في متناول المؤسسات والمواطنين لتفادي تكرار مثل هذه التصرفات.

ويجب أيضا الشروع مستعجلا في عملية المسح الوطني لحل إشكالية الطبيعة القانونية للأماكن نهائيا .

إن المواطن يطلب اليوم من السلطة أن تعلن موقفها من هذا التهاون بالعقار والتلاعب به. كما أن المواطن عازم على أن يسترجع ثرواته المرهونة بين أيادي المافيا. وشكرا.

**الرئيس:** شكرا للسيد جمال زهناتي. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد تيجني.

**السيد محمد تيجني:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء ومرافقيهم، السادة الصحفيين والصحافيات، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا تتم المحافظة على الوثام المدني وديمومته وإرجاع الثقة بين المواطن ودولته إلا عن طريق تجفيف منابع العنف والقضاء على كل مظاهر الظلم والحقرة والتهميش والإقصاء والرشوة والمحسوبية والمحاباة، وأن يجد كل جزائري مكانة تحت الشمس، ويشعر بعزة الانتماء إلى الوطن.

سيدي رئيس الحكومة، إن العظماء الذين فجروا ثورة نوفمبر 1954 سجلوا في بيانهم بناء دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. وكانت لهم قوة استشراق كبيرة عندما تحدثوا عن الديمقراطية الاجتماعية منذ نصف قرن من الزمن. ويعتبر إعطاء البعد الاجتماعي في برنامج الحكومة المكانة التي يستحقها وفاء لعهد الشهداء. ونقصد بالمكانة التي يستحقها رصد

2 - عدم احترام الأدوات العمرانية.

3 - تحويل الأراضي الزراعية عن طابعها الزراعي.

4 - التنازل عن الأملاك العمومية للدولة الذي يعد خرقا للقانون الذي ينص صراحة على أنها غير قابلة للتصرف ولا للتقادم ولا للحجز.

5 - منح قطع أراض تستعمل لبناء إقامات ثانوية أو لتموين سوق المضاربة.

6 - تحديد الأسعار بصفة عشوائية غالبا ما تكون شبه رمزية.

7 - ممارسة المجاملة والمحاباة: لم نخترع مشكلة التبيد هذه فلدي مراسلة في هذا الشأن بتاريخ 1998/09/21 من رئيس الحكومة السابق والعضو في هذه الحكومة وهو السيد أحمد أويحي، موضوعها: بخصوص تبديد الممتلكات التابعة للأماكن الوطنية. وورد في مقدمتها ما يأتي : "إن المعلومات التي وصلتني تشير إلى وجود استفادات من عقارات مبنية تتم من باب المجاملة والمحاباة على مستوى عدد معين من الجماعات المحلية، وكذا تخصيص أراض تابعة للأماكن الوطنية...". وما تضمنته بقية المراسلة أكثر خطورة. هذه مراسلة من رئيس الحكومة لكن للأسف لم تجد أي صدى في الميدان بل نلاحظ استمرارا في ذلك.

8 - تزوير الوثائق: توجد العديد من الوثائق المسحوبة وغيرها التي تم تزويرها. وتوجد أدلة في هذا الكتاب الأسود عن كل ذلك، وسيسلم لكم هذا الكتاب، سيدي رئيس الحكومة، عن قريب إن شاء الله.

أخيرا، إن المصلحة العليا للبلاد تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حد لهذه الفضائح ولتفادي كل العواقب الأليمة التي قد تنجر عن البقاء على هذا الوضع.

لقد أصبحت محاربة (مافيا) العقار وتفكيك شبكاتها واسترجاع الأراضي التي اغتصبتها أمرا لا مفر منه.

كما يجب أن تعاد إلى الجماعات المحلية كل الصلاحيات المتعلقة بإدارة العقار وتسييره. وإنه من

أما بالنسبة إلى مكافحة البطالة فأسأل: هل الميكانيزمات التي وضعت لهذا الغرض ناجعة وفعالة؟ ولماذا لم تقدم إلينا دراسة تحليلية تقييمية لتشمين الإيجابيات وتفادي النقائص مستقبلا؟

إن المشكل الكبير الذي يعانيه الشباب هو القروض البنكية. وفي هذا المجال، السيد رئيس الحكومة، لا بد من الحسم والحزم. وستعمل فكرة توسيع القرض المصغر وتسهيل الإجراءات البنكية على التقليل من البطالة ومكافحة الفقر عن طريق الأسر المنتجة، في مجالات: تربية الدواجن والنحل والصناعات التقليدية والخياطة والطرز وغيرها من المهن الحرة الصغيرة، سواء في الريف أو في المدينة.

إن فكرة عقد ندوة وطنية لمكافحة الفقر والتهemis شيء جميل لكن الأجل من ذلك أن ترصد ميزانية واضحة لتجسيد التوصيات في الميدان حتى لا تبقى حبرا على ورق.

ولابد من رفع القيود عن الحركة الجمعوية التي تنشط في المجال الاجتماعي.

أما فيما يخص عالم الطفولة والشبيبة فتسجل مفارقات عجيبة. فبينما تعيش طفولة عالم (الأنترنت) و(الميدياتيك) تفتقر طفولة أخرى في عالم الريف إلى شربة ماء، فبعد الخروج من المدارس -ممن بقي فيها- تبدأ رحلة العناء والبحث عن الماء. ولا وجود لملاعب ولا مركز ثقافي تقضي فيهما الشبيبة أوقات فراغها.

وفي هذا الإطار لا بد من دعم الطب المدرسي والمطاعم المدرسية حتى نتمكن من التخفيف من أمراض سوء التغذية عند الأطفال، الذين يمثلون ربع السكان أي ما يقارب ثمانية (08) ملايين ممتدرس، بوجبة غذائية يومية متوازنة على الأقل. ولا بد من الاهتمام بعالم الشيخوخة والمسنين، وعلى الخصوص أصحاب الأمراض المزمنة، وبالمعاقين والمكفوفين والمشردين. إن على الدولة واجب حمايتهم.

ميزانية معتبرة للتخفيف من هذا المشهد الاجتماعي المؤلم:

- البطالة في زيادة مستمرة.  
- ظاهرة الانتحار في تزايد.

- التسرب المدرسي للأطفال، من أجل بيع السجائر وأشياء أخرى على حافة الطرقات لمساعدة أسرهم، في تزايد.

- عودة مخيفة لأمراض الفقر والبؤس مثل: السل الرئوي، والأمراض المتنقلة، وأمراض سوء التغذية وتعاطي المخدرات والانحلال الخلقي.

سيدي رئيس الحكومة،  
من جميل الصدف أن تأتي حكومتكم والبلاد تعرف وضعاً مالياً مريحاً. فلا بد أن يشعر المواطن الجزائري بهذه الراحة المالية كما شعر بالأمس بالضيق في العيش وأخذ جزء من أجرته من أجل التضامن الوطني.

إن الشعب الجزائري يريد منظومة تربية إسلامية الروح عربية اللسان، ومتفتحة على لغات العالم وعلى أحدث مناهج التربية والتعليم.

إن أية عملية إصلاح للمنظومة التربوية لا تأخذ بعين الاعتبار المعلم والأستاذ مكتوب عليها الفشل. وعليه، لا بد من تحسين الأجر وتوفير السكن وظروف العمل الجيدة.

ولابد من الاعتناء بالمدارس القرآنية التي تعتبر رافداً من روافد المنظومة التربوية. ألم تكن بالأمس الحصن الحصين للأبطال الذين هزموا الاستعمار الفرنسي؟

سيدي رئيس الحكومة،  
نشمن كل ما ورد من إجراءات تعمل على تهدئة الجبهة الاجتماعية عن طريق العقد الاجتماعي والسلام والتضامن في عالم الشغل. وفي هذا الإطار، فإن تحسين أجور العمال في كل الأسلاك، من جيش ودرك وشرطة، وحرس بلدي وقطاع صحي وإدارة وغير ذلك، كفيل بدفع الاستهلاك وبالتالي عجلة التنمية الوطنية.

أما من جهة أخرى فمن الإيجابي ذكر الانشغال المتعلق بالثقافة. فإذا كانت القضية الثقافية قد عرفت تطورا واضحا في الجزائر، فلا بد أن يمس هذا التطور جاليتنا كذلك. وعليه لا بد من تدريس أبنائنا المقيمين بالخارج لغات آبائهم وأمهاتهم وتعليمهم إياها، وأقصد (العربية الجزائرية) و(الأمازيغية).

أما فيما يتعلق بالوسائل التي ينبغي توفيرها للسماح لجاليتنا بالمساهمة في جهود تنمية البلاد، فمن بينها إنشاء بنوك لتشجيع التوفير، ولكن البرنامج لم يتطرق إلى ذلك.

وفيما يخص قطاع الإعلام وبالنسبة إلى القناة الفضائية الجزائرية ( كنال ألجيري) وباعتبارها وسيلة مميزة لاتصال المهاجرين ببلدهم الأصلي، ينبغي أن تتكيف أكثر مع جمهورها وتوافقه من حيث الشكل والمضمون. ويقتضي هذا الأمر طبعاً إمكانات مالية نرجو أن يخصصها قانون المالية القادم.

لا ننوي التطرق إلى كل مشاكل المهاجرين في دقائق لكن ما نريد إضافته هو التكفل ببعض مشاكلهم الاجتماعية الخاصة. ويتطلب هذا التكفل -أيضا- التزامات مالية.

السيد الرئيس، إنها ملاحظات بدت لي مهمة عند دراسة البرنامج الذي -وأكرر ثانية- يخصص للمرة الأولى جانبا مهما نسبيا للجالية، التي نعرف أن نوابا يمثلونها شرعيا في هذا المجلس الموقر وهم أيضا مهاجرون، ولديهم من دون شك آراء للطرح حتى خارج النقاش المتعلق ببرنامج الحكومة. إن هذه التجربة النادرة في برلمانات العالم لا يجب أن نتخلى عنها. وهذا أمر آخر. وشكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكرا للسيد هاشمي سوامي، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود قادري.

**السيد ميلود قادري:** بسم الله الرحمن الرحيم.

أما فيما يخص المنظومة الصحية، فقد حان الوقت لإعادة النظر في السياسة الصحية للبلاد. ونشمن فكرة مراجعة القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها لأنه وضع في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف عما نعيشه اليوم، والتخلي عن سياسة الترقيع في هذا المجال. ولا بد من وضع حد للمعاناة التي يعانيها المشتركون في صندوق الضمان الاجتماعي، الذين يجرون مضطربين العمليات الجراحية عند الخواص ولا يعوضهم الصندوق عنها إلا مبلغا صغيرا.

أما فيما يخص المدينة وتنميتها فغير مقبول في دولة الحق والعدل أن نجد دخل الفرد في بلدية يساوي 9000 دج بينما يساوي في بلدية أخرى خمسة (5) دنانير. وعليه، لا بد من مساعدة البلديات الفقيرة ومسح ديونها.

وفي عصر العولمة والتجمعات الدولية، يجب إعادة النظر في التقسيم الإداري لعام 1984. ولا بد من الاعتناء بالوسط الريفي من حيث إصلاح الطرقات والماء الصالح للشرب وتصريف الفضلات والكهرباء الريفية، والغاز الطبيعي والهياكل القاعدية الأخرى. ولا بد كذلك من الاهتمام بالسكن الاجتماعي حتى يستفيده من يستحقه لا الذين يتاجرون به ...

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد تيجني، وأحيل الكلمة إلى السيد هاشمي سوامي.

**السيد هاشمي سوامي:** شكرا سيدي الرئيس.

عند دراستي برنامج الحكومة فهمت أن الحكومة عازمة على إيجاد ديناميكية جديدة للجالية بالخارج، فتحول تركيبة جاليتنا يستدعي من المسؤولين تصور نظرة جديدة. وما يبدو مقلقا في هذا الصدد هو تلك الإرادة المصرح بها لتنظيم الهجرة، الشيء الذي يذكرنا بالتجربة الفاشلة لودادية الجزائريين في أوروبا.

في الحقيقة لا تحتاج الهجرة إلى تنظيم من أعلى بقدر ما تحتاج إلى مساعدتها على تنظيم نفسها، هذا من جهة

- ثانيا: إن الساحة السياسية مغلقة والتعبير السياسي ملغم بكل ما للكلمة من معنى، مما أدى إلى ما يأتي:

1 - انعدام استقرار سياسي يساعد على النمو والاستقرار الاجتماعي. ونلاحظ جميعا انعدام حتى الاستقرار الحكومي فهناك حكومة كل تسعة (09) أشهر.

2 - انعدام الثقة بين الشعب والدولة، وبين الشعب وممثليه.

3 - انعدام الثقة الدولية رغم ما تبذله الجزائر من جهود وما صرف من أموال طائلة لطلب الود والتقارب.

4 - تهاوي دور الطبقة السياسية وتلاشيه حيث انحصر في التسابق إلى الحصول على المناصب والمنافع.

- ثالثا: العدالة: السيد الرئيس، إن أي مجتمع تنعدم فيه العدالة والقضاء المستقل سيسيره قانون الغاب لا محالة. وأنت تعرف جيدا هذا القطاع الحساس جدا وانعكاساته على المجتمع والدولة، وتعرف جيدا المصاعب والمشاكل التي يتخبط فيها المتقاضي ورجل القضاء على السواء. وتعرف كذلك أن بعض الأحكام تصدر بعيدا عن المحاكم في قاعات خاصة وقد تكون غير مكيفة أحيانا. وتعرفون كم من أحكام صدرت باسم الشعب الجزائري وماتزال لسنوات بأدراج المحاكم والمكاتب ورفوفها.

- رابعا: عدم احترام الدستور، نصا وروحا، ممن يفترض فيهم أنهم المدافعون عنه وحماته.

إن الدستور -مهما تضمن من أخطاء- هو الوثيقة التي تحكم علاقة المجتمع. وإن رأينا أنه لا يساير الحاضر فلا بأس من إدخال ما نراه مناسبا، والكلمة للشعب أولا وأخيرا.

- خامسا: أموال الشعب المهربة إلى الخارج، التي قيل عنها الكثير، فكل حكومة تأتي أو برنامج يقدم يتنكر لهذه الحقيقة وكأن مهربي هذه الأموال يمنعون كل من تقدم لمنصب الكلام أو البحث في هذه القضية.

أرجو، السيد الرئيس، أن تحظى هذه القضية بانشغالكم

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله.  
السيد الرئيس،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
الإخوة رجال الإعلام،  
السادة الضيوف،  
أخواتي، إخواني النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة المحترم، من أين أبدأ؟ هل أبدأ من قولكم إنكم ماتزالون تعتبرون نفسك أحد نواب هذا المجلس الموقر؟ أم أبدأ من قولكم إن البرامج مهما كانت كاملة مكتملة وجميلة ومنمقة لا معنى لها إن لم تطبق ميدانيا؟ لكن سأحاول المزاجية وباللغة التوفيق.

السيد الرئيس، إنني أشعر بالفخر والاعتزاز بثقة الشعب التي حصلنا عليها مع العديد من النواب، رغم ما اكتنف العملية من غبن. ولذا كان من واجبا الصدق ورد الجميل وتحمل الأمانة قدر المستطاع ومهما كانت الظروف.

وتثنية لما عايشناه من برامج قدمت في هذا المجلس الموقر -رغم ما لنا عليه من تحفظات منذ نشأته وإلى اليوم- فإن وجودنا بهذا المجلس، السيد رئيس الحكومة، ليس لتزكية برنامج فلان أو إعلان إنما للمناقشة والتحليل والتدليل، ولقد أثبتت التجربة أنه يراد لنا أن نكون غرفة تسجيل وتصويت، وهو ما يتعارض ودورنا بصفتنا نوابا للشعب.

ونظرا إلى ضيق الوقت، سأبدأ ببعض الملاحظات التي نراها نحن في حركة الإصلاح الوطني ضرورية:

- أولا: ليست الجزائر في حاجة إلى تغيير حكومات وأشخاص، مع احترامي للجميع، لكنها في حاجة ملحة وضرورية إلى تغيير الذهنيات والخروج من سياسة البيادق والواجهات وإعادة بناء الصرح المؤسساتي واحترام اختيار الشعب.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،  
زميلاتي وزملائي النواب الأكارم،  
أعضاء الأسرة الإعلامية الأوفياء،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد،

إن القراءة المتأنية لبرنامج الحكومة تؤكد تطلعه إلى التكفل بجملة الانشغالات التي تطرحها شرائح المجتمع في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث حظيت بعناية كافية من الحكومة، وأدرجت ضمن الأولويات التي تعتمز الحكومة القيام بها، وأخص بالذكر النقاط الآتية:

- 1 - دعم القدرات البشرية والتنظيمية والمادية للعدالة.
- 2 - التكفل بتكليف التشريع مع التحولات التي عرفتها بلادنا ومع التطلعات المعبر عنها في المجتمع.
- 3 - العمل على تنفيذ قرارات العدالة،
- 4 - العمل على ترقية المرفق العام بتحسين استقبال المواطن وممارسة رقابة فعالة على أعوان الإدارة المكلفين بمعالجة مشاكل المواطنين، وفتح سبل الشكوى والظعن أمام المواطنين، مع السهر على المعالجة الفعلية لذلك.
- 5 - رد الاعتبار إلى الإدارة العمومية بما يأتي:
- إعداد القانون الأساسي للأسلاك الكبرى للدولة.
- مكافحة كل أشكال الغش والمساس بممتلكات المجموعة الوطنية.
- مراجعة القانونين المتعلقين بالبلدية والولاية.
- تحسين الطاقة المالية للجماعات المحلية.
- 6 - ترقية الاستثمار ودعم المؤسسات.
- 7 - إصلاح القطاع المصرفي والمالي وكذا النظام الجبائي، ومعالجة المديونية العمومية.
- 8 - مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة من خلال تبني

حتى يتنور الرأي العام، ولو حتى بنفيها أصلا حتى نريح ونستريح.

بعد هذه الملاحظات أعود إلى الشق الاجتماعي. إن جل الشعب الجزائري يعاني، وأصبح عدم الجدية الكافية في رفع الغبن السمة الغالبة. فإن انخفضت إيرادات الدولة قيل له إن الوضع يتطلب اقتصاد حرب وضرب وعليه (شد الحزام) أي التقشف، وإن اتسع الأمر بعد ضيق فلا أثر لذلك في حياة الشعب وعليه أيضا (شد الحزام) مرة أخرى. ونذكر جميعا كم من عائلات وأسرتبيت على الطوى وتظله والدولة غائبة تماما ولا حياة لمن تنادي.

التوازن الجهوي: سياسة تبجح بها منذ السبعينات . نعم، لقد استفادت بعض المناطق من هذه السياسة لكن مع الأسف الشديد والعديد توجد مناطق سمعت بهذا الشعار في أجهزة الإعلام فقط. وأحسن دليل على ذلك، وليس الأخير، ولاية المسيلة المنسية . فهي ولاية فلاحية رعوية هامة يمكنها تغطية حاجات البلاد من اللحوم والمنتجات الفلاحية، مع ذلك لاوجود لسد واحد يمكنه تلبية احتياجات الفلاحين والمربين. ومع وجود مخططات، منذ الاستعمار وبداية الاستقلال، بقيت أكثر من ثمانية (08) سدود حبرا على ورق إلى اليوم. والسد الوحيد الموجود اسما قد طمرته الأحوال منذ سنوات، رغم الوعود المتعاقبة للوزراء المتعاقبين.

المفقودون وسجناء الرأي: إن قضية المفقودين وسجناء الرأي عار في جبين الجزائر، أحببنا أم كرهنا، وهو ما يتطلب تغيير السياسة في هذا الجانب ومصارحة الشعب بما وقع دون تدليس ولا افتراء.

والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد ميلود قادري، وأحيل الكلمة إلى السيد علي مسعودي.

**السيد علي مسعودي:** شكرا.

والجنوبية بهدف تحسين ظروف حياة المواطن واستقراره في المناطق المذكورة.

القطاع الفلاحي: تعتبر الفلاحة -على أكثر من صعيد- قطاعا استراتيجيا حيث تشغل أكثر من 25٪ من إجمالي اليد العاملة، وتشارك بنسبة 12٪ من إجمالي الناتج الداخلي وتحقق وحدها ما يقارب 15٪ من القيمة المضافة الإجمالية. كما أنها تشكل محركا قويا لتنمية الاقتصاد الوطني. لذا يجب ما يأتي:

- تنظيم الوسائل المالية المعتبرة المخصصة للقطاع وفق سياسة رشيدة خاصة بالاستثمار الفلاحي.
- معالجة الآثار المرتبطة بالمناخ التي تعرقل تنمية القطاع، بهدف ضمان تلبية الحاجات الغذائية للبلاد مستقبلا.
- عصنة أنظمة الإنتاج.
- تشجيع الاستثمار المنتج بصفة جيدة.
- استصلاح أراض جديدة.
- تعبئة الموارد المائية.
- الاستعمال العقلاني للمساحات المخصصة للزراعة.

الشغل والبطالة: إن حجم البطالة المقدر بنسبة 30٪ والإجراءات المؤقتة التي ترتبط بالنشاط الاجتماعي الظرفي أكثر من ارتباطها بسياسة شغل حيوية وفعالة، والمبادرات المحلية المتعلقة بالوظائف المأجورة التي هي مؤقتة وذات أجر ضئيل، والنتائج السلبية المسجلة في برنامج عقود ما قبل التشغيل المخصص للشباب الجامعيين العاطلين عن العمل، تدعو إلى القلق. لذا نلج على تحديد سياسة حازمة وتطبيقها للتكفل بهذا الموضوع في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وإيلاء الولايات التي لم تحظ بعناية كافية في برامج التنمية ولم تصنف ضمن الولايات المتضررة من الإرهاب، اهتماما خاصا، وذلك بفعل يقظة الضمائر الوطنية الحية التي تصدت لعمليات التخريب التي استهدفت القلة القليلة من المنشآت المنجزة في هذه المناطق، وأخص بالذكر ولاية خنشلة التي أتشرف بتمثيلها في هذا المنبر.

الفكرة الأساسية الهادفة إلى تحويل نوعي وتدرجي لسياسة المساعدة الاجتماعية الاستهلاكية إلى سياسة موجهة نحو إدماج اجتماعي ومهني.

السيد رئيس الحكومة، إن الأهمية التي تكتسيها هذه النقاط تتجلى من خلال كونها تشخيصا موضوعيا للمشاكل التي يعانيها المواطن، وتمثل تطلعا متبصرا للحكومة لإيجاد الحلول الملائمة، إلا أن ذلك يرتبط بتوفير الشروط الضرورية وآليات التنفيذ.

ونسجل في هذا الإطار حرصنا على تجسيد الأفكار والبرامج ميدانيا وذلك بإدراج ديناميكية للعمل الحكومي وفق ماتمليه الصلاحيات المخولة إياه في الدستور.

السيد الرئيس، لا يفوتني أن أذكر ببعض الجوانب والمحاور التي ارتأت تأكيدها لأنها -حسب قراءتي- لم تحظ بعناية كافية في برنامج الحكومة. وأوجزها فيما يأتي:

#### القطاع الاقتصادي والمالي:

- 1 - تحديد القطاع الاستراتيجي للدولة وتقنينه قصد الابتعاد عن خصوصته بصفة نهائية، والعمل على عدم خصوصية المؤسسات العمومية الرابعة.
- 2 - ضرورة التحلي بالانضباط الصارم في المجال المالي والذي لا يمكن تحقيقه إلا بسياسة تقشفية واضحة.
- 3 - تفعيل الإصلاحات الاقتصادية.
- 4 - ضمان توزيع أحسن للموارد قصد تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة.
- 5 - تأطير التجارة الخارجية.
- 6 - دعم الإنتاج الوطني وفق ما تمليه متطلبات السوق الوطنية، وحمايته من الضغوط الخارجية والمنافسة غير المشروعة.
- 7 - وضع الآليات الضرورية لتفعيل الصندوق الوطني للجنوب بغية دعم المشاريع التنموية الكبرى.
- 8 - التفكير بعمق في ضبط تدابير اقتصادية وجبائية للتشجيع على الاستثمار في المناطق الجبلية والسهبية

السيد الرئيس، قلت إن برنامج الحكومة يأتي في ظرف متميز، فهو يتزامن مع الذكرى الأولى للوثام المدني ويصادف أيضا الدخول الاجتماعي. ويأتي والجزائر تنهياً للدخول في المرحلة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية. ويأتي والجزائر قد بدأت تستعيد مكانتها بين الدول والشعوب والأمم. وقد وفق البرنامج في التطرق إلى هذه المحاور الأربعة، وتناولها - كما تفضل السيد رئيس الحكومة - بواقعية ولكن أيضا بمسحة من الأمل والطموح، هذه المسحة التي أضفت على البرنامج روح التحدي.

من أجل ذلك أتمنى لهذه الحكومة التوفيق في مهامها، وأسأل الله لها طول العمر حتى يتسنى لها تجسيد برنامجها في الواقع.

السيد الرئيس، أعجبني عند الحديث عن الوثام المدني اتساع مفهومه في برنامج هذه الحكومة. فهو لم يعد يسعى يستهدف دعم الاستقرار وخدمة السلم الاجتماعي فحسب، بل تعدها ليعزز الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم، ويشمل قطاع العدالة والإدارة وسياسة التنمية الوطنية، وليجند المدرسة والمسجد والمجتمع برمته من أجل إرساء دولة الحق والقانون.

ونرى في حركة النهضة أن هذا المسعى يصب في مصبه الطبيعي، ويدخل ضمن مسار المصالحة الوطنية الشاملة، التي تقوى على إزالة أسباب الأزمة وتعالج آثارها، ومن أجل ذلك لا بد من إعمال آليتين.

تتمثل الآلية الأولى في تطبيق مبدأ العدل في توزيع الثروات وفي إسناد المسؤوليات، بمحاربة سياسة الحثرة والإقصاء والتهميش.

إننا نربأ بإدارتنا ومؤسساتنا وأجهزتنا الرسمية عن أن نتخذ من الصلاح ومن التقوى ومن العفة ومن الطهر ومن نظافة اليد معيارا أو سببا أو ذريعة لحرمان المواطنين من حقوقهم المشروعة في التوظيف والترقية. ونريد كذلك أن تكف فوراً هذه الاعتداءات السافرة والصارخة

السيد الرئيس، تلکم هي ملاحظاتي المتواضعة التي وددت المشاركة بها في هذه المناقشة وأمل أن تساهم في إثراء التفكير في هذا المجال. ولا يسعني، السيد رئيس الحكومة...

**الرئيس:** شكرا للسيد علي مسعودي، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوثرة.

**السيد مصطفى بوثرة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
أخواتي وإخواني النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي هذا البرنامج، الذي نعكف على مناقشته، في ظرف متميز على أكثر من صعيد، فهو يأتي -أولا- بعد تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد علي بن فليس، الذي نتمنى له -بالمناسبة- التوفيق والسداد ونهئته بالثقة التي وضعت فيه، كما نهئى الفريق الحكومي في مجمله بالثقة التي جددت فيه. وهذا ما يدعوني إلى التذكير برأي حركة النهضة، التي أكدت مرارا أن الأزمة التي تعرفها البلاد أزمة متعددة ومتشعبة ومعقدة لا يقوى على حلها حزب واحد ولا برنامج سياسي واحد ولا شخص واحد. وقلنا إن الجزائر في حاجة إلى إنقاذ، وأبدينا استعدادنا للمساهمة مع الخيرين من أبناء هذا الوطن في عملية إنقاذ الجزائر وإخراجها من أزمتها وتضميد جراحها، لكن في ظل الحرية وفي ظل الاحترام والتعاون والتشاور بعيدا عن التسلط والإقصاء والتهميش، وبعيدا أيضا عن الاحتقار. من أجل ذلك طالبنا وما نزال نطالب وسنبقى نطالب بضرورة التشاور والتحاوور مع الشركاء السياسيين في كل القضايا المصيرية التي تهم البلاد، وفي كل القضايا ذات الأثر المتعدي، مع الاحترام الكامل -طبعاً- لصالحات كل طرف. هذا رأينا وسنبقى نناضل من أجله ما بقينا في هذا الائتلاف الحكومي.

ألا وهو فرض ضريبة على المنتوجات الفلاحية ومداخيل الفلاحين. نحن لا نتهرب من دفع الضريبة وإنما نتمنى ألا تتسبب في تخلي بعض الفلاحين البسطاء عن الفلاحة والمربين عن تربية المواشي وفي النزوح إلى المدينة. وبالتالي نتمنى أن تكون الضريبة التي وردت في البرنامج مدروسة وأن تفرض على الأراضي المروية أو المنتوجات القارة، وتعفى منها المنتوجات المروية بالأمطار والمزروعات الجبلية ليشجع الفلاحون والمربون البسطاء إن شاء الله.

أما فيما يخص برنامج التحويل الذي يعيشه القطاع الفلاحي في الميدان حاليا والذي يعلق عليه الفلاحون آمالا كبيرة، فإن ما هو محل انشغال ويشكل عائقا كبيرا، سيدي رئيس الحكومة، هي المستثمرات الفلاحية والقرار المتخذ والقاضي بالتقدم جماعيا للاستفادة من هذا البرنامج بينما نعرف أن أراضي المستثمرات حاليا مقسمة. وليس من المعقول تكرار نفس الخطأ الذي ارتكب سابقا، ومن غير المعقول أن نجمع بين من يعمل وبين من لا يعمل ونطلب منهما معا الإنتاج. وأكرر للمرة الثانية أننا نعلق على برنامج التحويل آمالا كبيرة. وهذه المستثمرات تملك أحسن الأراضي وهي تقدر بمليون هكتار، وإن لم تستفد من برنامج التحويل فسوف يحكم عليه بالفشل. وبالتالي نود قرارا شجاعا ليتمكن الذين يعملون في هذه المستثمرات -على الأقل- من الاستفادة فرديا. هذا هو الانشغال الذي نؤكد أنه الذي نعيشه في الميدان.

وما كنا نتوقعه هو تدخل الدولة هذه السنة بعد خمس (5) سنوات من الجفاف. فقد قدمت في بلدان أخرى مساعدات للمربين نظرا إلى ما يعانونه في تغذية حيواناتهم وللفلاحين المتضررين من الجفاف، بينما لم نعرف إلى حد الآن، ونحن مقبلون على موسم فلاحي سينطلق شهر أكتوبر أي بعد 6 أو 7 أيام، الإجراءات المتخذة لاستقباله والذي سنفلح فيه 3 ملايين أو 4 ملايين هكتار. وبالتالي ما دامت القاعدة هي أن من زرع حصد ومن لم يزرع ضاع موسمه، نؤكد ضرورة العناية بالتحضير للمواسم الفلاحية

والاستفزازية على مقومات الأمة وقيمها الحضارية في وسائل الإعلام العمومية منها والخاصة. التفتوا يرحمكم الله إلى ما تبشه إذاعة (البهجة)، التفتوا يرحمكم الله إلى ما يصدر عن المجلات الأسبوعية التي تدعي زورا وظلما وبهتاناً أنها مجلات فنية. إن الشعب الجزائري شعب مسلم، واللغة الرسمية والوطنية للجزائر هي اللغة العربية. "هذا هو القماش أدي ولاخلي" (تصفيق).

من جانب آخر نرى أن...

**الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى بوقرة. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد سعدي.

**السيد محمد سعدي:** بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، نساء ورجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتمحور تدخلي -بطبيعة الحال- حول قطاع الفلاحة الذي يعيش حاليا تحولا كبيرا في إطار تحويل المزروعات الفلاحية، وقد تطرق برنامج الحكومة إلى بعض الانشغالات ونذكر منها موضوع العقار الفلاحي، الذي نتمنى أن يقدم بشأنه مشروع قانون إلى مجلسنا الموقر يتضمن حلولا له. ونفس الشيء بالنسبة إلى برنامج تحويل المزروعات وقانون التوجيه الفلاحي وتحسين المراعي.

أما ما لم يرد في البرنامج، وقد كان موضوع حديث الفلاحين في مناسبات عديدة وورد في برنامج الحكومة السابقة، فهو إلغاء ديون الفلاحين، كما ورد في برنامج السيد رئيس الجمهورية وفي خطبه العديدة أمام الجماهير خاصة الفلاحين. فالبرنامج لم يتضمن هذا المطلب، الذي يعلق عليه الفلاحون آمالا كبيرة، بل نص على أمر جديد

طموحا، يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية للشعب الجزائري وإعادة الاعتبار إلى الدولة الجزائرية في المحافل الدولية، مستهلا بأهم ركيزة أساسية والمتمثلة في مسعى الوثام المدني الذي يتم به بناء دولة الحق والقانون.

سيدي الرئيس، جميل جدا أن يسعى البرنامج إلى إيجاد حلول للأزمة التي طال أمدها وتشعبت أطرافها، وجميل جدا أن يظل الشعب الجزائري منتظرا الأمل في مستقبل أفضل تسوده المساواة والعدالة، وجميل جدا أن يجد البطال عملا وأن يجد الشاب المغترب من يأخذ بيده ويعلي همته ليعمر وطنه، وأن يجد الطفل المحروم والمشرود عيشة ملؤها السعادة والهناء.

وجميل جدا أن يستعيد المواطن ثقته الكاملة في مؤسسات الدولة. وإذ نحن نتحدث عن مسعى الوثام المدني وعن مزاياه، لا يمكن أن نغفل عن الممارسات غير القانونية وغير الإنسانية التي ترتكب يوميا ضد شعب أبي حر أراد الحياة والسلم والتنمية. لقد صبر الشعب الجزائري على ما أصابه من ويلات الإرهاب الهمجي، وصبر على ما أصابه من التعسف الإداري والتهميش والمحسوبية والبيروقراطية وصبر على أوضاعه الاجتماعية المزرية من فقر وجوع وبطالة وتسول وانتحار ظنا منه أنها مرحلة عابرة ويعود الرخاء. زد على ذلك تلك المحاولات من هنا وهناك التي تريد طمس ثوابت الشعب الجزائري وقيمه وهيئات أن تداس ثوابت شعب حارب الاستعمار لأجلها. وقد صدق الشيخ البشير الإبراهيمي وهو يقول بلسان حال الجزائر: " وقد علي الإسلام فكنت له حصنا، ووفدت معه اللغة العربية فقلت لها حسنا، ثم اتخذتهما مفخرة دهري، ووضعتهما بين سحري ونحري، وأقسمت أن أتقلب بهما طول عمري. ألا لستم لي حتى ترعوا عهدي برعاية عهدهما وتحققوا وعدي بالاستماتة في سبيلهما " إلى أن يقول: " فلستم مني إن عققتموني بتبديل الاسم أو تفريق المسمى ".

سيدي الرئيس، إن أملنا وثقتنا فيكم كبيرين. وقد تجسد

في وقتها بدل اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد فوات الأوان أو وسط الموسم، والدليل على ذلك اتخاذ إجراءات تسليم البذور للفلاحين شهر ديسمبر أو جانفي وهذا منذ ثلاث أو أربع سنوات. وعليه، سيدي رئيس الحكومة، نود أن تتخذ الإجراءات مسبقا وأن يعرف الفلاحون المتضررون، الذين آمنوا أنفسهم، الإعانة التي ستقدم لهم لاستقبال الموسم الفلاحي.

كما لاحظنا تدخل الدولة لحماية بعض المنتوجات المعرضة حاليا للتلف، فبعد أن بلغ سعر الكيلوغرام الواحد من البصل 100 دينار العام الماضي يبلغ هذا العام ثلاثة (3) دنانير، وبعد أن بلغ سعر الكيلوغرام الواحد من البطاطا العام الماضي 30 دينارا لا يتعدى ثمانية (8) دنانير هذا العام. فإذا كان المنتجون يحققون إنتاجا بل فائضا في الإنتاج، نود أن تتدخل الدولة لحماية هذا الإنتاج كي لا يتخلى الفلاحون عنه، لأننا لاحظنا... الرجاء من الزملاء أن يستمع بعضنا إلى بعض، لأنني بصدد طرح انشغال من بين انشغالات المواطن في الميدان...

**الرئيس:** شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيدة حسيبة طواهرية.

**السيدة حسيبة طواهرية:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نغتنم بداية فرصة مناقشة برنامج الحكومة لنقدم تهانينا الخاصة إلى السيد رئيس الحكومة وإلى طاقمه الوزاري، ونسأل الله أن يوفقكم لخير البلاد والعباد. أما بعد،

سيدي الرئيس، إن المطلع على برنامج الحكومة يجده

وعلى هذا الأساس أبلغ هذا الانشغال، الذي هوفي نفس الوقت انشغالي وانشغال الطلبة والمتعلق بغلق مساجد الجامعات ( مسجد المدرسة العليا للأساتذة بالقبة بالجزائر العاصمة، ومسجد جامعة سطيف ومسجد جامعة قسنطينة ). أيعقل ذلك وقد حقق مسعى الوثام المدني نجاحا كبيرا ولم يتعرض لهذه المساجد، ومع وجود وزارتي التعليم العالي والشؤون الدينية في الطاقم الحكومي ؟ ماذا يراد بهذا العمل التعسفي وغير الديمقراطي؟ ولماذا يحرم الطالب الجامعي من تأدية الصلاة في الجامعة بينما تظهر ممارسات باسم الحرية الشخصية وباسم حقوق الإنسان ويفتح لها مجال لتضر نفسها ومجتمعها ؟

سيدي الرئيس، إننا نناشدكم - ونحن على يقين أننا نخاطب رجل الحوار والوطنية- أن يعرف هذا المشكل حلا نهائيا ويجد عند حضرتكم جوابا في مسار الوثام المدني وفرجة لكثير من تساؤلات الطلبة.

سيدي الرئيس، لقد أولى البرنامج الجماعات المحلية وتسييرها تسييرا نزيها وشفافا عناية بما يخدم مصلحة المواطن، وهذا أمر نحبذ ونشتمنه. لكن المتأمل في أوضاع البلديات والولايات وكيفية تسييرها وتصرفها مع المواطنين يرى ضرورة وضع حد لمثل هذه التصرفات غير القانونية، من بيروقراطية متفشية ورشوة ولا مبالاة وتسيب في تلوث المحيط. وأذكر على سبيل المثال لا الحصر عندما نتجول بأحياء بلديات العاصمة: باش جراح وعين النعجة ووادي قريش وأعلي جبال بوزريعة وغيرها، ونتفقد... .

**الرئيس:** شكرا للسيدة طواهرية، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن محمد.

**السيد مصطفى بن محمد:** شكرا.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

صدقكم وعزمكم، من خلال ما سمعناه في عرضكم لبرنامج الحكومة، على بذل كل الجهود وانتهاج أسلوب الحوار والشفافية خاصة مع البرلمانيين من أجل تحقيق المصلحة العليا للوطن.

سيدي الرئيس، لقد أعطت حركة مجتمع السلم أمثلة حية في الثبات والنضال السلمي. وقد دفعت خيرة رجالها وإطاراتها ضريبة للاعتدال والوسطية من أجل إرساء مؤسسات الدولة وإعادة هيبتهما في الداخل والخارج، محاولة في مسيرتها تضميد الجراح وزرع الأمل في نفوس الجزائريين وإعادة الثقة في مسؤوليهم ليعم السلم، وعملت على نشر الفضائل الإسلامية بغية إيجاد مجتمع متكافل ومتعاون ومتحاب ومتسامح عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "... وأتبع السيئة الحسنة تمحوها وخالق الناس بخلق حسن".

سيدي الرئيس، تعتمد نهضة الأمة ورفيها - أساسا- على مدى انتشار العلم والتطور التكنولوجي والابتكارات في جميع الميادين. ولا يتسنى ذلك إلا بالاعتناء بالمنظومة التربوية أولا، وبالبحث العلمي ثانيا.

إن الجامعة الجزائرية ما تزال تعاني مشاكل وصعوبات كثيرة، منها الحقيقية والمفتعلة، ورغم اهتمام الحكومة بهذا القطاع ما نزال نسجل غياب سياسة واقعية طويلة المدى تتكفل بالعدد الهائل للطلبة المسجلين سنويا من حيث:

أ- هياكل الاستيعاب ( أحياء جامعية أو بناء جامعات )،  
ب- نوعية التأطير،

ج - ندرة الكتاب الجامعي وإن وجد فبأسعار مرتفعة.

لقد نبهنا منذ سنوات مضت إلى الوضعية التي تتخبط فيها الأسرة الجامعية وإلى ضرورة التكفل التام بهذه المشاكل، وعدم اعتماد سياسة الهروب إلى الأمام بل فتح حوار جاد ومسؤول للتوصل إلى رفع كل الضغوط التي من شأنها إضعاف دور الجامعة في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

بخوصصة قطاع البريد والمواصلات، فلتقدم لنا كذلك معلومات عن علاقة هذا القطاع (ببويغ تليكوم) وغيرها.

ما مصير موظفي الوظيف العمومي مع عدم دوام الوظيفة المطروح حاليا؟

لقد تكلم الزملاء كثيرا عن مشاكل التعليم، وطرح السيد الوزير بنفسه مشكل نقص المعلمين البالغ 20.000 معلم.

أما فيما يخص قطاع الصحة، وخصوصة الضمان الاجتماعي وخصوصة الصندوق الوطني للتقاعد، والفلاحين والشباب، فإن نواب حزب العمال في هذا المجلس كلما قدموا اقتراحات لتحسين معيشة المواطن يسألون: أين هو المردود؟ أين هي الأموال؟ فإذا توفرت الأموال سهل كل شيء. سيدي الرئيس، أرى أن الأموال متوفرة اليوم، ويجب علينا - على كل حال - ...

**الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى بن محمد. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد حويشي.

**السيد محمد حويشي:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة نواب الشعب،  
السلام عليكم.

بعد اطلاعنا على برنامج الحكومة، نلاحظ أن المشكل ليس في البرامج فقط وإنما في التطبيق كذلك. فما نراه هو عدم تطبيق النصوص والقوانين، مما تسبب في كل الأزمات وفي نهب أموال الدولة واختلاسها وتبذيرها. ومعنى هذا أن البرامج تبقى حبرا على ورق.

ففيما يخص قطاع الأشغال العمومية وعلى سبيل المثال

السادة والسيدات،  
السلام عليكم.

لقد ذكر السيد الرئيس في مقدمة برنامج الحكومة ومنذ الوهلة الأولى أنه يكفيننا النقاش الذي دار أمس وكفيننا نقاش اليوم كذلك، ولا بد من النظر إلى المستقبل، لكن السيد رئيس الحكومة يعترف في القسم الثاني من البرنامج أن جميع الإصلاحات المطبقة قد فشلت في جميع الميادين. فهل قدم إلينا رئيس حكومة حصيلة نشاطات حكومته؟ ومع هذا نتكلم عن المسؤولية والشفافية.

كنا ننتظر من هذا البرنامج تقديم بديل في فائدة الشعب، لكننا في حزب العمال نعتقد أنه قد أتى بمزيد من التقشف والبؤس. ويرتكز المحور الأساسي في هذا البرنامج على سياسة الخوصصة، خاصة في قطاعات استراتيجية تمثل - حقيقة - السيادة الوطنية. ونسمع بعض الوزراء يقولون إن كل شيء معروض للبيع وحتى بالدينار الرمزي، بينما نرى أن هذه القطاعات ملكية جماعية تحميها المادة 17 من الدستور. فكيف نقبل أن يدوس ممثلو الدولة والحكومة قوانين الجمهورية؟ وماذا ستجلب لنا هذه الخوصصة؟

لقد لاحظنا أن البرنامج خال من الأرقام ومرد ذلك إلى أن الحكومة لا تتحكم في الأرقام. ومن يتحكم في هذه الأخيرة هم هؤلاء الذين يرغبون في امتلاك جميع المؤسسات وهم يوجهون السياسة الاقتصادية بل سياسة اقتصاد (البازار).

سيدي رئيس الحكومة، تكلمت في البرنامج عن التوازنات الكبرى وعن المستقبل لكن كما يقال بالفرنسية: "من يستطيع فعل الكثير يستطيع فعل القليل"، فما مصير 13000 عامل بمركب (ألفاسيد) الذين سيطرودون؟ علما أن هذا المركب يشمل حوالي 150.000 منصب شغل.

هذا من جهة ومن جهة أخرى لقد سن القانون الخاص

فدون تسوية هذا الملف لا يمكن أن تكون الدولة ولا الفلاحون قادرين على إيجاد طريقة عمل واضحة وثابتة. وفيما يخص أراضي الرعي بالمناطق السهبية، يساهم الاستصلاح العشوائي وعدم وجود قانون خاص بالأراضي السهبية في إتلاف هذه المناطق وتصحرها. أما فيما يتعلق بتربية المواشي بالسهب فنتطلب بوجود صيغة أو كيفية للدعم المباشر للحفاظ على هذه الثروة.

أما عن صندوق الجنوب، فبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 2000-242 بتاريخ 15/08/2000 فوجئنا بعدم وجود ولايتي البيض والنعام بالقائمة. إن الحيرة كبيرة، فعندما يكون الدعم بالشمال نضف في الجنوب وعندما يكون الدعم بالجنوب نضف في الشمال. وعليه نستفسر عن ذلك ونرجو إعادة النظر في هذه القضية.

فيما يتعلق بنظام التقاعد، نلاحظ عدم إدراج سنتي الخدمة الوطنية في الأقدمية العامة للذين يحالون على التقاعد بسبب عدم تسديد اشتراك هاتين السنتين، مما طرح إشكالا كبيرا. وعليه نطلب باستدراك في القانون.

وباختصار ينجر - حتما - عن عدم احترام الدولة لقوانينها وعدم ضمان العدالة بين المواطنين عجز في التسيير، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وانعدام المصداقية، الأمر الذي يتسبب في أزمات مختلفة.

وفي الأخير نتمنى لهذه الحكومة كل التوفيق، شكرا والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد حوشي. وأحيل الكلمة إلى السيد البشير بوصبيح صالح.

**السيد البشير بوصبيح صالح:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

يتساءل كل المواطنين الذين يعرفون الطريق الوطني رقم 6 الرابط بين وهران وبشار إن كان القائمون على إنجازهم قد تقاضوا استحقاقاتهم. من قام بالمتابعة التقنية؟ فالطريق لم تصلح وإنما خربت، وخاصة الجزء الرابط بين سعيدة وبوقطب. إننا نطالب بفتح تحقيق في أقرب وقت فقد تسببت هذه الطريق في كثير من الحوادث.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ عدم احترام القوانين والتعليمات، ففي مجال توزيع السكن الاجتماعي مثلا وبعد دراسة الطعون يجب تقديم ملف من ثبت أنه سبق وأن استفاد من سكن أمام العدالة بتهمة التصريح الكاذب.

قطاع العدالة: إذا تكلمنا عن هذا القطاع فيجب ألا ننسى الحديث عن العديد من القرارات الصادرة عن المحاكم وعدم احترامها من الإدارات المعنية أو في الكثير من المرات من أشخاص في هذه الإدارات فقط. فأين هي هيئة الدولة؟ وأين هو الوثام؟ لقد اتصلنا بالسيد وزير التربية الوطنية بخصوص حالة من هذه الحالات، وبعد كل إجراءات الوزارة ومراسلاتها لم يعد المعني بالأمر إلى منصبه إلى حد الآن منذ سنة 1997 رغم توفر منصب الشغل.

قطاع التربية: منذ سنوات والحكومات المتعاقبة تتحدث عن التعليم الابتدائي ووسائل الإعلام تقلب الدنيا عن الجديد والإصلاح، لكن لم يطرأ أي جديد على القطاع. وعلى سبيل المثال تعمل المدرسة الابتدائية، التي يفوق عدد تلاميذها عدد تلاميذ إكمالية، بمدير دون أي مساعد وهو مكلف بالدور الإداري والتربوي والبيداغوجي والعلاقات مع المحيط. فكيف يمكن شخصا واحدا القيام بهذا الواجب وبجانبه إكمالية تعمل بخريطة إدارية تتعدى عشرة (10) إداريين!؟

قطاع الفلاحة: كل من يتكلم عن هذا القطاع يسميه القطاع الاستراتيجي، وما نراه هو أنه متدهور بسبب مشاكل عديدة، والملف الأساسي فيه هو ملف العقار.

خزينة الدولة، ومسح مديونية البلديات، ورفع ميزانية التجهيز بإعطاء المنشآت القاعدية الأولوية كالسدود والطرق وقنوات الماء الشروب وشبكات صرف المياه القذرة ومعالجة مشكلة صعودها، هذه الأخيرة ( أي مشكلة صعود المياه) التي يؤسفني أن أسجل عدم إشارة مشروع البرنامج إليها، إلى غير ذلك من الإنجازات الأساسية التي تساهم في دفع وتيرة التنمية.

سيدي الرئيس، إننا نشمن ما ذكر في مجال إصلاح العدالة والإدارة وتحسين المرفق العام ونشجع تحقيقه، ولقد بات من الضروري مراجعة القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي وقانوني البلدية والولاية، وكذا إعداد القوانين الأساسية - وليس التفكير في ذلك كما ورد في برنامج الحكومة- للأسلاك الكبرى للدولة بما في ذلك الإدارة المحلية حتى تنظم هذه الأسلاك أكثر وتحمي بقوة القانون. لكن يبقى المشكل قائما والرداءة منتشرة والبيروقراطية متفشية بسبب الذهنيات السائدة والممارسات غير المشروعة، من إقصاء وتهميش و(حقرة) وبسبب التجاوزات المفضوحة والدوس على القوانين في مستوى كل من الإدارة والعدالة، وتبقى الحقوق ضائعة ومن ثم تبقى الهوية عميقة بين مؤسسات الدولة والمواطن وستستمر الرداءة وستزداد المعاناة ما بقي سيف الحجاج في غمده.

سيادة الرئيس، إن ما لفت انتباهي وأنا أتتبع فصول وفقرات هذا البرنامج هو ما تعلق بالمنظومة التربوية. فقد ورد فيه: " في انتظار نتائج اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية... فإن برنامج الحكومة يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية... " ويذكر ثلاثة أهداف أساسية باقتضاب وتعميم كبيرين، وكأن تقرير اللجنة فوق هذا البرنامج! وكأن اللجنة فوق غرفتي البرلمان ! وعليه ولأهمية المنظومة التربوية وحساسيتها والتي من خلالها تتحدد ملامح الجيل القادم والمجتمع الجزائري الذي نريده، أسأل: كيف تسمح الحكومة لنفسها باعتماد اقتراحات اللجنة بعد المصادقة على هذا البرنامج ؟ وعليه نطالب بتعميق الاستشارة في موضوع إصلاح

إخواني، أخواتي النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الظروف التي جاءت فيها الحكومة الحالية ظروف متميزة لكنها أكثر ملاءمة مقارنة بسابقاتها، حيث تحسن الوضع الأمني بعد إجراءات الوثام المدني الذي ما يزال يحتاج إلى ترقية وتطوير واستمرارية. وإن أهم ما يضمن ذلك هو رفع الغبن الاجتماعي وحماية الحقوق والحريات، وتعزيز دولة القانون بصفة عامة. كما أن للحكومة اليوم من المؤيدات المادية والمعنوية ما يؤهلها للعمل بكل يسر وارتياح، ولا عذر لها بعد مطر الدولارات هذا الموسم. وما ينبغي التنبيه إليه هو الفعالية في تسيير هذه الأموال والعقلانية في استعمال الفائض منها.

السيد الرئيس، إن معاناة المواطنين الاجتماعية تتفاقم باستمرار حيث اتسعت دائرة الفقر والحرمان. مما يستوجب الإسراع باتخاذ إجراءات تخفف من هذه المعاناة بمد يد العون للمعوز ومكافحة الفقر ومحاصرة دوائره. ونشمن في هذا السياق الإجراء الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية والذي يقضي برصد مبلغ 4,40 ملايين دينار جزائري لفائدة الأطفال المتدربين من العائلات الفقيرة والمحتاجة.

تقتضي عقلانية استعمال الفائض من الأموال الناجمة عن ارتفاع سعر البترول المزيد من هذه الإجراءات التضامنية المسكنة كلما أتاحت فرص مادية كهذه، لأن المطلوب هو رفع الأجور أو بالأحرى رفع الأجر القاعدي الأدنى الذي بات مسألة ملحة بسبب غلاء المعيشة وضعف القدرة الشرائية. لكن طبيعة الاقتصاد الوطني الذي تتحكم فيه تقلبات أسعار البترول وحركات صرف الدولار لا تشجع بالفعل على اتخاذ مثل هذا الإجراء، مما جعل الحاجة ماسة إلى تنويع الصادرات وترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

ولعل من العقلانية أيضا أن يصرف هذا الفائض من الأموال في تقليص حجم المديونية الخارجية، التي أرهقت

**السيد محمد جهيد يونسى:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله  
وصحبه ومن والاه. وبعد،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة وطاقمه،  
زملائي النواب،  
أيها الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود بداية أن أتقدم ببعض الملاحظات العامة على  
الموضوع المعروض علينا للمناقشة:

أولا: إن تجاوز الدستور، لاسيما في مادته 79 المتعلقة  
بتشكيل الحكومة، وللمرة الثانية يعد سلوكا منافيا  
لثقافة الدولة ودولة القانون. وهو في نظرنا مؤشر على  
محاولة التراجع على المكسب الديمقراطي والتعدي في  
البلاد.

وبعد -في نظرنا- رضا الحكومة بدور دون الذي منحه  
إياها الدستور الساري المفعول مشاركة في خرق أول وثيقة  
من مواثيق الجمهورية وأكبر عائق أمام دولة القانون التي  
طالما رفعنا شعاراتها.

ثانيا: نتساءل هنا عن الفرق بين هذا البرنامج المعروض  
علينا اليوم وسابقه طالما أصلهم واحد -كما تم التصريح  
بذلك - ثم إن السرعة التي أنجز بها هذا البرنامج تجعله  
يفتقد إلى التحليل الدقيق للواقع ويعجز عن تقديم الحلول  
المناسبة لأهم المعضلات التي يعانيها المواطن. فلا  
غرابة إذن في أن تبقى سياساتنا عبارة عن حبر على ورق،  
مبتورة النتائج، بعيدة عن واقع الناس، بل لقد تم الإصرار  
في بعض جوانب هذا البرنامج على سلبيات برنامج  
الحكومة السابقة.

ثالثا: جاء هذا البرنامج كسابقه خاليا من التقييم  
للمراحل السابقة، ومفتقرا إلى المراحل والآجال

المنظومة التربوية، وبأن يناقش في وقت لاحق تقرير  
اللجنة كما يناقش اليوم هذا البرنامج.

وفيما يخص التعليمين الأساسي والثانوي لم يشر  
البرنامج إلى العمود الفقري في عملية التربية والتعليم ألا  
وهو المعلم والأستاذ. فلا بد من التكفل بقضائيهما  
وحاجتاهما الاجتماعية وتوفير الظروف الملائمة لهما حتى  
يؤديا رسالتهم النبيلة على الوجه الأكمل والأحسن.

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك أن البرنامج لم يشر إلى  
قطاع الشؤون الدينية الذي يحتاج هو الآخر إلى ترقية  
وتطوير وزيادة عناية حتى يقوم بدور فعال في تحصين  
شبابنا من هجمة الميوعة والانحلال الخلقي والانحرافات  
ومختلف الآفات، وليعود هذا الشباب إلى حظيرة الإسلام  
وسماحته.

وأخيرا أسجل، سيدي الرئيس، أن عدم الاستقرار في  
مستويات الحكومة والبرامج والمؤسسات ظاهرة غير  
صحية في بلد نام مثل بلدنا، مما يجعل هذه المؤسسات  
أكثر هشاشة وأكثر اضطرابا.

ورغم إعداد هذا البرنامج بسرعة إلا أنه لم يخرج في  
عمومه عن سابقه لكونهما مستمدان أساسا من برنامج  
رئيس الجمهورية. ولعل العجلة جعلت معدي البرنامج  
يغفلون التطرق إلى عملية تقييم وتحليل أوضاع البلاد  
التي كان من المفروض أن تكون القاعدة والمرتكز اللذين  
تبنى عليهما كل عمليات الإصلاح المنشودة.

كما لاحظت على هذا البرنامج الوعود بالتعديلات  
والمراجعات للكثير من القوانين في مستويات العدالة  
والإدارة والاستثمار والخصوصية والمال وما إلى ذلك،  
وكان كل شيء غير موضوع في مكانه ! وكان أزمنا...

**الرئيس:** شكرا للسيد البشير بوصبيح صالح، وأحيل  
الكلمة إلى السيد محمد جهيد يونسى.

6- استمرار حالة الطوارئ التي أصبحت ذريعة كثير من التجاوزات والتعسفات، التي طالت الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان.

7- السكوت المطبق على أهم ملفات الأزمة، كملفات سجناء الرأي، والمفقودين، والمفصولين عن مناصب عملهم بسبب آرائهم وانتماءاتهم السياسية.

8- الاستمرار في توظيف التحقيق الإداري والمرسوم 93-54 وسيلة لتصفية الإطارات ذات التوجهات والآراء السياسية المخالفة ولتهميشها.

9- إهدار مقدرات الأمة وتبديدها فيما لا طائل من ورائه بعيدا عن الرقابة الشعبية.

لأجل ما سبق ولغيره أدعو إلى معالجة أشمل للأزمة تعطي كل ذي حق حقه، وتأخذ بعين الاعتبار كل أبعاد الأزمة، لا سيما السياسية منها، إذ لا يمكن تحقيق أي تنمية اقتصادية ولا رفاهية اجتماعية في غياب الاستقرار السياسي، الذي يقتضي بالضرورة احترام القانون - أولا - من الجميع واحترام الحريات وحقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية الحقيقية في إطار مبادئنا الأصلية.

كما أدعو إلى وضع الترتيبات اللازمة من أجل التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية لكل ضحايا المأساة الوطنية دون استثناء.

أما فيما يخص الجانبين الاقتصادي والاجتماعي - فلأسف - كنا ننتظر من هذه الحكومة أن تحسن مستوى الأجور، لكن شيئا من هذا لم يرد في البرنامج بل لاحظنا الرغبة الجامحة للحكومة في الارتداء في أحضان المنظمة العالمية للتجارة والكل يعلم أن ذلك يشكل خطرا حقيقيا على مستقبل اقتصادنا، نظرا إلى ضعف قدرته التنافسية. كما نتأسف على عدم التطرق إلى المديونية الخارجية والمديونية العمومية وتحديد المسؤوليات فيهما، واكتفت الحكومة بذكر حرج كل واحدة منهما.

وفي الأخير، نخشى إذا ما استمر الحال على ما هو عليه أن نتقهقر - لا سمح الله - إلى دركات أحادية سياسية

والالتزامات لما يراد تطبيقه من سياسات، الشيء الذي يجعله يتسم بالعمومية في كل شيء. فهو عبارة عن جملة من النوايا لا يسعنا حيالها إلا أن نؤمن: اللهم آمين! إذ لا يمكن هذا المجلس الموقر أن يمارس مهمته الرقابية على عمل الحكومة في غياب أدنى حد من المرجعيات.

أما فيما يخص الجانب السياسي والحريات، وهو الأهم، فقد تم تجاهله في هذا البرنامج وكأن شيئا لم يكن.. لعل الكل يجمع على أن رأس الأمر في أزمة البلاد إنما هو الجانب السياسي وموضوع الحريات، ولعل الأمر مسؤولية النظام السياسي في البلاد برمته.

إن مسببات الأزمة التي ولدت وغذت كل أنواع التطرف ما تزال قائمة، ولا أمل في الخروج من هذا الوضع إلا بإزالة هذه المسببات قبل اقتراح سياسات لمعالجة آثارها. وأذكر هنا ببعض هذه المسببات، التي غض الطرف عنها في هذا البرنامج:

1- السكوت المطبق حيال الاعتداء السافر والمتكرر بل المصادرة شبه الكلية للإرادة الشعبية، وحرمان الشعب من حقه في الاختيار الحر لممثليه وحكامه.

2- رفض الحل السياسي للأزمة، الذي يبقى الطريق الأوضح إلى المصالحة الوطنية الحقيقية، والتمادي في اقتراح حلول لمشاكل السلطة.

3- الكيل بمكيالين في التعامل مع الطبقة السياسية، وغلق المجالين السياسي والإعلامي خاصة أمام المعارضة، ومحاولة تطويعها بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى.

4- محاولة البت في القضايا المصيرية للأمة بصفة انفرادية وبتغيب تام للإرادة الشعبية والمؤسسات الدستورية المعنية. وأذكر على سبيل المثال مواضيع: الأسرة، الخصوصية، العلاقات مع دولة صهيون، إصلاح التربية... إلخ.

5- تعريض الثوابت والقيم، من دين ولغة وتاريخ، للدوس والتميع تحت غطاء العصرية والتفتح تارة وتحت غطاء التعايش الإنساني تارة أخرى.

وتعزيز دولة القانون في مقدمة الأولويات يبرز بجلاء الإرادة القوية لمعالجة المشاكل الحقيقية المطروحة على الساحة الوطنية. فلا يختلف اثنان على أن منبع الآفات، التي يعانيتها المجتمع هو غياب العدالة وتغييبها وتجاوز القانون والدوس عليه. ولا يستطيع أحد بطبيعة الحال تطبيق القانون وتحقيق العدالة في غياب الأمن والاستقرار.

سيدي الرئيس، زيادة على ما تحقق من إيجابيات وتقدم كبير في المجال الأمني بفضل تطبيق قانون الوثام المدني، وهو ما لا ينكره إلا المستفيدون من حالة " مصائب قوم عند قوم فوائد " .

يسعى هذا البرنامج بوضوح إلى دعم الأبعاد النبيلة لقانون الوثام المدني وترسيخها فيتعدى الجوهر المتمثل في وضع حد نهائي للعنف إلى المفهوم الأوسع لهذا القانون وهو السلم الذي لا يمكن دونه أن يتحقق أي شيء في أي مجال كان. وبديهي أن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق كذلك دون عدالة قوية ونزاهة وعادلة.

ونلمس مرة أخرى ما يؤكد تبرير ارتياحنا الكبير لاختيار فخامة رئيس الجمهورية عندما نتصفح البرنامج حيث يتجلى لنا مدى الأهمية التي أولاها مجال إصلاح القضاء والعدالة من أجل بناء دولة الحق والقانون، خاصة ما يتعلق بقريئة البراءة وتعويض أخطاء القضاء والحبس الاحتياطي. وهي الأمور التي طالما ظلت نقاطا سوداء في ملف القضاء.

سيدي الرئيس، إن ما سلف ذكره لا يحدنا عن التعرض لبعض القضايا المطروحة، والتي نرى أنها تستحق الأولوية والاهتمام عند تنفيذ هذا البرنامج الطموح. ويتعلق الأمر بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين بالعمل على زيادة الأجور، وذلك لتجسيد الآمال والطموحات المعلقة على تطبيق هذا البرنامج المنبثق أصلا من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وتجنب حالة الاحباط والتراكم التي ساهمت في زعزعة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة

في ثوب جديد، شعار الحاكم فيها " أنا الدولة " ، أحادية تكون الديمقراطية فيها مجرد شعارات ومواد جامدة في الدستور والطبقة السياسية مجرد ديكور في مسرحية أمام الشعب أعدت فصولها ووزعت أدوارها سابقا.

كما نحذر من التماذي في دفع البلاد في هذا الطريق المسدود، ومن ذلك الدستور المزعوم تفصيله على المقاس والذي قد (يدستر) الاستبداد ويضيق الحريات ويحجم دور الأحزاب، وتميع فيه مقومات الهوية الوطنية، ويعطى الحاكم فيه صلاحيات ملكية. ولا غرابة إذا ما تم كل ذلك تحت شعار المصلحة الوطنية ...

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد جهيد يونس، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الصغير قارة.

**السيد محمد الصغير قارة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
معالي رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء النواب،

الإخوة الصحفيين والصحافيات،

يسرني في البداية أن أتوجه إلى السيد علي بن فليس بأخلص التهاني وأصدق الأمنيات بتعيينه على رأس الحكومة، وعلى الثقة التي شرفه بها فخامة رئيس الجمهورية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهاني إلى أعضاء الحكومة وخاصة الوزراء الجدد، مع أخلص التمنيات للجميع بالتوفيق والنجاح.

سيدي الرئيس، إن تعبيرنا عن الارتياح والتفاؤل بالاختيار الصائب لفخامة رئيس الجمهورية لشخص السيد علي بن فليس وطاقت حكومته يجد تبريره في محتوى هذا البرنامج الطموح والقضايا الهامة والحساسة التي أولاها الأهمية والأسبقية، فإدراج دعم الوثام المدني

أهمية ليس لولاية البويرة فقط بل للعاصمة والولايات المجاورة لها، ومواصلة الاهتمام أكثر بإنجاز الطريق السريع العابر للولاية، لوضع حد وفي أسرع وقت ممكن للمجازر التي تقع من جراء حوادث المرور التي تقع يوميا وتودي بحياة الكثير من المواطنين من مختلف الولايات.

كما لا يفوتنا أن نسجل ارتياحنا للموافقة المبدئية على تسجيل مشروع بناء مركز جامعي في مستوى الولاية، وتتمنى الشروع في إنجازه في أقرب وقت ممكن.

وفكم الله وسدد خطاكم، والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد قارة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد سوسي.

**السيد محمد سوسي:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة الموقر،

السادة الوزراء الأفاضل،

سيداتي، سادتي النواب الأعزاء،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، اسمحو لي أن أتقدم إليكم، في البداية، بأخلص التهاني بتعيينكم على رأس الحكومة، وأتمنى لكم ولطاقمكم التوفيق لما فيه خير البلاد والعباد.

تؤيد مداخلتني هذه ما ورد على العموم في برنامجكم، لكن لا بأس أن نضيف بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية.

أولا - دعم الوثام المدني:

أ- نرى في هذا المجال ضرورة إحداث تضامن وطني واسع النطاق ومنظم من أجل الإعانة المادية والمعنوية

عموما. وهو ما يجعلنا نلح عليكم، سيادة رئيس الحكومة، لحشد كل الإمكانيات لتحقيق هذه الزيادة. لقد بقي ملف الأجور التي يفترض أن تتغير، حبس الأدرج وهو ما يتطلب -بصفة استعجالية- إطلاق سراحه من أجل إعادة التوازن المفقود إلى القدرة الشرائية للمواطن.

سيدي الرئيس، لا أحد يجهل أن كل الأمراض المعدية مثل: السل والجرب والتفثويد... إلخ قد اختفت وتم القضاء عليها قبل الشروع في عملية (الإصلاح)، لكننا الآن نجدها قد عادت إلى الانتشار في كثير من مناطق الوطن، ولا يخفى على أحد أن مدى القضاء على هذه الأمراض أو بقائها يعد من معايير تقدم الدول أو تأخرها، فقرة الدولة وتقدمها يقاسان بمدى صحة مواطنيها. وإذا كان هذا البرنامج قد تفتن لمواطن الضعف في المجال الصحي وأبرز مدى خطورة الوضع في هذا المجال، مشيرا إلى خطورة الأمراض الوبائية، فإننا نلح على ضرورة الإسراع في التطبيق الحقيقي للأهداف المسطرة في هذا البرنامج للتعجيل في القضاء على هذه الأوبئة.

سيدي الرئيس، أستسمحكم لأتوجه إلى السيد رئيس الحكومة ملتتمسا منه أن يولي ولاية البويرة، من خلال تنفيذ برنامج حكومته، عناية خاصة. هذه الولاية التي تعرف الكثير من مدن مقرات دوائرها وبلدياتها ناهيك عن قراها تخلفا مرعبا، ويعاني مواطنوها معاناة لا يمكن وصفها. وإن كنا لا ننكر الأهمية التي أصبحت تحظى بها ولايتنا منذ الشروع في تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وبصفة خاصة في الأشهر الأخيرة، فإننا نطمح في تخصيص برنامج خاص لإخراجها من الوضعية المزرية وتقريبها من مستوى باقي الولايات. ونأمل أن يتحقق هذا من خلال تشريف مواطنيها بزيارة فخامة رئيس الجمهورية.

وفي انتظار تحقق هذا الأمل المشروع، نرجو الإسراع في تخصيص الاعتمادات المالية لإعادة انطلاق مشروع إنجاز سد (كدية أسردون) بالأخضرية، لما يكتسبه من

أخذ مدينة وهران نموذجا وعلى سبيل المثال وهي ثاني مدينة في البلاد.. إن المشاكل الكبرى التي يعانيها المواطن فيها هي على سبيل الحصر:

1- مشكل المياه الصالحة للشرب: لا حظنا على برنامج الحكومة التكفل بهذا الجانب، وأنتم مشكورون سيدي الرئيس، لكن حتى يطمئن المواطن الوهراني أسأل: أين وصلت أشغال إنجاز سد (قرقار) الذي ننتظر منه أكثر من 76 ألف متر مكعب يوميا؟ وأطرح هذا السؤال ليس من أجل تلقي الإجابة عنه وإنما لتعلموا، سيدي الرئيس، الوضعية المزرية التي تعيشها ولاية وهران.

2- الإنارة العمومية: تعيش أكثر من 105 مواقع في مختلف بلديات ولاية وهران في الظلام، وهو مشكل عويص.

3- الطرق الحضرية: كشفت الإحصائيات والتحقيقات التي أجريناها مع السيد والي ولاية وهران تدهور حالة الطرق على مسافة 510 كلم.

4- البناء الفوضوي: النزوح الريفي نتيجة الوضع الأمني...

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد سوسي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد دويبي.

**السيد محمد دويبي:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

رجال الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

تحية طيبة مباركة للسيد رئيس الحكومة ولفريقه الوزاري، متمنين لهما النجاح في مهامهما النبيلة خدمة للشعب والوطن.

لا أحد ينفي أو يتجاهل التضحيات الجسام التي قدمها

للفئات المحرومة، وهذا قبل شهر رمضان المعظم إذا أمكن ذلك، حتى لا نرى في الشوارع مظاهر التسول والتشرد.

ب - نرى ضرورة إصدار حكومتكم تعليمات إدارية يكون الهدف منها تغيير أسلوب استقبال المواطنين وتوجيههم. إن تغيير الذهنيات نحو الأفضل، والتكافل أكثر بين أفراد المجتمع ركيزة أساسية لتكريس الوئام المدني.

ثانيا - تعزيز دولة القانون:

في انتظار مراجعة القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، لا بأس أن تكرر في الميدان ما يسمى (قرينة البراءة) المنصوص عليها في المادة 54 من الدستور، وهذا حتى يشعر المواطن ببروز دولة قانون حقيقية، والسماح بالاستعانة بمحام أثناء التحقيق الابتدائي للمواطن الذي تلقي الشرطة عليه القبض أو الدرك الوطني ومنحه الحق في الفحص الطبي وفي إخطار أهله حيناً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بودي أن ألتمس من سيادتكم النظر في هذه النقطة التي نراها جوهرية: لقد أنشأت الدولة الجزائرية جامعة التكوين المتواصل وكونت هذه الجامعة طلبة تخرجوا بشهادة الليسانس. منهم من التحق بسلك المحاماة ومنهم من يمارس مهنة التوثيق ومنهم من نجح في مسابقة القضاء ويمارس مهنته، بل إن البعض منهم يمارسون المحاماة داخل القطر الجزائري وحتى خارجه ( في الغرب ) غير أن بعضهم من العاملين بالوظائف العمومي والراغبين في تغيير وجهتهم المهنية قد رفضت شهاداتهم في الأشهر القليلة الماضية، على أساس أنها دون قيمة. علما أن وزير التعليم العالي السابق السيد (بن بوزيد) كان قد أصدر تعليمة تؤكد أن لهذه الشهادات نفس القيمة البيداغوجية والعلمية لجميع الشهادات الأخرى. وعلى هذا الأساس، ننتظر من سيادة رئيس الحكومة الالتفات إلى هذا الأمر الذي يتعلق بحق دستوري وهو الحق في المساواة بين المواطنين.

ثالثا - مشكل المدن الكبرى: حتى يكون كلامي مؤسسا

## المصالحة الوطنية.

وبهذه المناسبة، ونحن نناقش برنامج الحكومة الذي نأمل أن يكون خيرا على شعبنا الذي يعاني الويلات، أقترح التعجيل بالإجراءات الآتية:

- 1- إرجاع المفصولين عن عملهم،
- 2- إلغاء المراسيم التي كانت سببا في تعقيد الأزمة، ومنها على وجه الخصوص - وأثني على ما ورد في تدخلات نواب مجموعة حركة النهضة- المرسوم رقم 93-54 المؤرخ في 16 فيفري 1993، الذي كان سببا وسندا في طرد العمال. وأذكر مثالا على ذلك حالة السيد (بن عطية أحمد) العامل بمؤسسة ميناء وهران، الذي طرد في 10 ماي 1997 والذي كان هذا المرسوم مرجعا أساسيا في قرار طرده. وعليه، أرجو من السيد رئيس الحكومة الالتفات إلى هذه المسألة ودعم مسعى الوثام المدني بهذه الإجراءات.
- 3- إرجاع الوثائق المسلوقة من أصحابها لتمكينهم من حرية السفر. ولقد عرضت هذه المسألة على السيد رئيس الجمهورية في التجمعات الشعبية التي نشطها أثناء تنقلاته بمناسبة الاستفتاء في الوثام المدني ووعده بحلها. وأظن أن السيد رئيس الحكومة قد حضر تجمعا من هذه التجمعات.
- 4- تمكين الأشخاص الموجودين في الخارج من العودة إلى وطنهم وذويهم إن رغبوا في ذلك.

كما أثنى ما ورد في برنامج الحكومة، خاصة ما تعلق بالشفافية في العمل الحكومي. ونطالب بدعم هذا المسعى من خلال النقاط الآتية:

- 1- التصدي لظاهرة الرشوة، التي نخشى أن تكون الآفة الثانية في البلاد بعد آفة الإرهاب. ونطلب من السيد رئيس الحكومة تمكين المواطنين، الذين يتعرضون لهذه الآفة الخطيرة، من التظلم أمام الهيئات المحلية والوطنية زيادة على العمل بالإجراءات القانونية الموجودة في هذا الشأن.
- 2- إضفاء المزيد من الشفافية على المعاملات التجارية خاصة في ميدان الجمارك، حيث نلفت انتباه السيد رئيس

الشعب الجزائري من أجل استعادة حريته وكرامته وسيادة دولته. هذه الدولة التي طالما تمنى أن تحقق له الأمن والاستقرار والحرية، بكل ما تحمله هذه الكلمات من معان ودلالات.

وقبل الخوض في تفاصيل برنامج الحكومة المعروض للمناقشة والإثراء، أريد أن أبدي بعض الملاحظات ومنها ما يأتي:

- 1- إن ظاهرة تغيير الحكومات، وإن كان لا مانع منها من الناحيتين القانونية والدستورية، من شأنها أن تكرس عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي يؤثر في مصداقية الدولة ويعرض كل محاولات الإصلاح والخروج من الأزمة لمزيد من التعثر.
- 2- لقد كان التغيير الأخير، الذي حصل بعد استقالة السيد رئيس الحكومة السابق ( السيد أحمد بن بيتور)، بعيدا عن منطق التشاور الذي يقتضيه واقع الشراكة السياسية، وذلك دون المساس بمبدأ الصلاحيات التي يخولها الدستور لأصحابها.
- 3- ورد في كلمة السيد رئيس الحكومة وجود تدابير وإجراءات من أجل رفع القدرة الشرائية للمواطن، وعلى هذا الأساس، نريد توضيحات عن هذه المسألة.

أما فيما يتعلق بالبرنامج وبالنسبة إلى الرهانات التي يراد تحقيقها والتحديات التي يراد تجاوزها، فإن حجر الزاوية فيه هو دعم الوثام المدني من خلال تكريس الحريات العامة، الفردية والجماعية، والحريات السياسية ودعم الديمقراطية والتعددية السياسية والإعلامية ضمن أحكام الدستور وقوانين البلاد.

لقد ناضلنا في حركة النهضة من أجل ذلك وما نزال، ونجدد اليوم بهذه المناسبة التزامنا بكل هذه المعاني، وندعو السيد رئيس الحكومة المحترم إلى العمل على إرساء قواعد الديمقراطية الحقة، التي تتسع للرأي والرأي الآخر، وتكريس الحق في الاختلاف ونشر ثقافة التعايش وتشجيع روح التنافس. الأمر الذي من شأنه أن يساهم في استقرار البلاد، وتحقيق التنمية ضمن خيار الوثام ومسعى

فمن لا يتذكر الخيرات التي كانت تقدمها ولاية مستغانم، من حبوب وخضر وفواكه ؟ حيث كان الفلاح يداعب أرضه معتنيا بها أكثر مما يعتني بأفراد أسرته وهو فخور بذلك. لكن -للأسف الشديد- أصبحت أغلبية أهل هذه المنطقة -مع مرور السنين وقساوة الطبيعة بسبب انعدام الأمطار خاصة السنة الماضية- متسولين محترفين، وحتى الأراضي الخصبة التي تم توزيعها طبقا للسياسة الجديدة للفلاحة لم يستفد منها إلا الذين ليست لهم علاقة بالأرض تماما، فأهملها البعض بينما زادت البعض الآخر غنى في دائرة مغلقة. أما بقية الأراضي، التي كانت من نصيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات والمقدرة ببعض الآرات، فلاتضمن القوت حتى للحشرات الموجودة بها بعد ما اتخذتها موطن لها بسبب عجز أصحابها عن الحصول على المواد الكيماوية لمحاربتها. لهذا فإن الفلاح في انتظار مساعدة استعجالية من الحكومة تكون شيئا بسيطا لا أكثر.

أما فيما يخص العدالة، فإن تطبيق توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة قد أعطى ثمارا ملموسة في الجانب التقني لكن دون الاعتناء ببعض الجوانب الأخرى كالتقسيم القضائي. ونذكر على سبيل المثال هنا دائرة (عشعاشة) التي تبعد عن مقر الولاية بمسافة 80 كلم، حيث يضطر الساكن بها والمعني بقضية في المحكمة إلى المرور بدوائر (سيدي الاخضر) و(سيدي علي) و(مستغانم) ليصل إلى دائرة (عين تادل) التي ينتمي إليها قضائيا. لهذا نرى وجود نقص في هذا التقسيم القضائي، ونطالب بإعادة النظر فيه.

وفيما يتعلق بالنقل، اشترطت مديرية النقل للولاية على سائقي سيارات الأجرة ارتداء بدلة خاصة، مدعية أن ذلك أمر من السيد وزير النقل.

الحكومة إلى وجود تظلمات ومظالم كثيرة في هذا الميدان تذرعا بمبدأ حماية المنتج الوطني، الذي نحن معه تشجيعا للاستثمار، لكن تتسم القيم الإدارية بالغموض فهي ترفع فئة قليلة من المواطنين وتخفض الكثير منهم.

3- وضع آليات جديدة تمكن السادة المسؤولين والوزراء خاصة من معرفة الحقائق أثناء الزيارات الميدانية، إذ نلاحظ في كثير من الأحيان أن الجوانب الشكلية والبروتوكولية تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود.

كما نطالب السيد رئيس الحكومة ألا تصرف الأموال في هذه الزيارات...

**الرئيس:** شكرا للسيد دويبي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد تشوكة.

**السيد أحمد تشوكة:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

سادتي الوزراء،

أهل العلم والإعلام،

زميلاتي، زملائي،

سلام الله عليكم جميعا وبركاته.

بعد الاطلاع على برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي قدمه السيد رئيس الحكومة طبقا للمادة 80 من الدستور، لا نلاحظ تغييرا في البرنامج في حد ذاته باستثناء تغيير طفيف لبعض الرجال في الحكومة. وقد أصبح هذا الأمر يعني البعض أكثر مما يعني البعض الآخر. أما الأمور التي تعني المواطن المستغانمي بالدرجة الأولى فهي:

1- الفلاحة.

2- النقل.

3- العدالة.